



PROVISIONAL

A/34/PV.20
4 October 1979

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة العشرون

المعقودة بالمقر، في نيويورك

يوم الخميس، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩، الساعة ٣.٠٠ / ١٠

(جمهورية تنزانيا المتحدة)	السيد سالم	<u>الرئيس</u> :
(الصومال)	السيد برى	<u>ثم</u> :
	(نائب الرئيس)	

— مواصلة المناقشة العامة [٩] (تابع)

أُقيمت الكلمات من :

السيد أوزوريس تيبالدوس (بنما)
السيد بيوجا (هونغاري)
السيد عبد الله (الامارات العربية المتحدة)
السيد يوريب — فارغاس (كولومبيا)
السيد بوسته (المغرب)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :
Chief of the Official Records Editing Section Department of Conference Services.
room A-3550, 366 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

79-72314/A

أفتتحت الجلسة في الساعة ١٠ / ٣٥مواصلة المناقشة العامة (٩)

السيد أوزوريس تيبالدوس (بنما) (الكلمة بالاسبانية) : بعد ثلاثة أيام من بدء سريان الاتفاقيات الجديدة لقناة بنما التي تعتبر حدثا هاما في تاريخ امريكا اللاتينية . قام السيد الدكتور اريستيدس رويو رئيس جمهورية بنما بتشريفي بأن أنقل رسالة خاصة للغاية الى المجتمع الدولي بكامله للاعراب عن مدى رضا شعبي بنما في هذه اللحظات ، ولكي نقول لشعوب العالم ممثلة فيكم أن السلام ضروري وان التشاور ممكن وان النجاح في متناول كل البلدان حتى أقلها قوة عندما يتوفر الايمان والكفاح لدى الشعوب وعندما تجد هذه الأمور صداها في المجتمع الدولي .

اننا شعب بنما نود أن نعرب عن شكرنا للأفراد ولكل البلدان التي أيدتنا لأنها وثقت في عدالة مطالبنا وفي صلابة موقفنا مقدمة المثل العليا للعدالة فوق أي شيء آخر .

هذا هو سبب وجودي في هذه الجمعية العامة للأمم المتحدة التي يرأسها لحسن الحظ رجل دولة هو انتم يا سيادة السفير سالم احمد سالم الذي نعرف أعماله جميعا في رئاسة لجنة تصفية الاستعمار وفي أعمالكم خلال الدورة التاريخية لمجلس الامن التي عقدت عام ١٩٧٣ في مدينة بنما والتي حظيت بتقدير حكومة وشعب بنما وأنه ليسعدنا أن تكون أنت يا سيد الرئيس كصديق لمنطقتنا خلفا للسيد انداليسيو لبيفانواغويرا الذي نشيد به كثيرا للعمل الممتاز الذي انجزه أثناء رئاسته لدورة الجمعية العامة الثالثة والثلاثين .

لقد حان الوقت المناسب لاللاع العالم على النجاحات التي حققتها بنما . وأود أن أقول لكم ما هو مغزى اتفاقية توريجوس- كارتر ، وكيف أمكننا الاتفاق مع أكبر قوة في العالم بشأن هذا العمل التحرري القومي الذي يتمثل في الاتفاقية الجديدة ، ومدى اسهام بلادى في قضية السلام في أمريكا اللاتينية وفي العالم بفضل سريان تلك الاتفاقية الخاصة بقناة بنما .

عندما تم منذ ثلاثة أيام الغناء اتفاقية هاى - بينو - فارلا الظالمة المبرمة عام ١٩٠٣ ، فان الجيب الاستعماري المعروف باسم " قناة بنما " قد اختفى تماما واستعادت الجمهورية حقوقها القانونية . انها لحظة عدايمة في تاريخ انهاء الاستعمار في العالم أجمع . ان توقيع اتفاقية قناة بنما يشير الى نهاية عصر في امريكا اللاتينية قد تميز بفرض النظرية الامريكه القاذلة بالجوار الاقليمي والتي بمقتضاها كان يسعى الى تبرير حق التملك أو السيطرة على الموارد الطبيعية وعلى بعض المواقع الجغرافية لدول المناقاة التي قد تكون لها علاقة أيضا بالسيطرة على الطرق البحرية العالمية الكبرى . ان هذه النظرية الامبريالية التي يرفضها المجتمع الدولي اليوم قد تلت ضربة قاتلة بسريان اتفاقية توريجوس- كارتر .

ومن الآن فصاعدا ، فان شعب بنما سيعيش في بلد ليس فيه قوانين ولا محاكم ولا شرطة أجنبية ، يرفرف عليه علم واحد ، هو العلم الوطني ، وحيث ظهر شعور جديد بالكرامة سيعاني أفراد الشعب قوة التصدي للعمل الكبير المتمثل في بناء مستقبل حر يتميز بالرخاء الذي نستحقه . واذ نسهم بصورة أكبر في السيطرة على مواردنا الطبيعية الأساسية ، فان الموقع الجغرافي لقناة بنما يمثل أيضا أداة مفيدة من أجل التنمية الوطنية . ومن ناحية ، فان بلادى ستضم اليها مناطق كثيرة جديدة قريبة من مناقاة الممر البحرى التي سوف يمكن استخدامها للاستغلال التجارى والصناعي والحضارى ، مثل موانى بلبوا وكريستوبال وهي منشآت رئيسية في نوعها في امريكا الوسطى ، وكذلك خط المسكة الحديد لبنما . ومن ناحية اخرى ، فان مشاركة بنما في أرباح هذه القناة سوف تتحقق عن طريق دخول أكبر نظارا لعبور السفن . والأهم من ذلك ، هو الاشتراك الوثيق مع الولايات المتحدة الامريكية في ادارة الممر المائي وذلك حتى ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٩٩ ، ثم بعد ذلك التاريخ يكون لبلادى حق الادارة الكامل على قناة بنما .

ونحن ندرك في بنما أن قناة بنما هي ممر اساسي في المواصلات البحرية الدولية .
 ونحن على ثقة بأن الاتفاقية الجديدة سوف تعالني لجميع من يستخدم هذه القناة الضمانات
 الكافية لاستمرار وفعالية هذا الطريق الموصّل بين المحيطات .
 ويسعدني أن أقول أمام هذا المحفل ، انه مع بدء سريان الاتفاقية الجديدة الخاصة
 بقناة بنما ومنذ أول تشرين الثاني / اكتوبر ١٩٧٩ ، فان بروتوكول الاتفاقية المتعلق بالحياد
 الدائم لقناة بنما مفتوح للتصديق عليه من قبل جميع دول العالم .
 وأود أن أؤكد هنا مرة أخرى أن دولة بنما تركز كهدف أساسي لسياستها الخارجية ، ضرورة
 الحياد الدائم لهذا الطريق البحري الواقع في أراضيها ، وعالميته . وتود بنما أن تستمر قناة
 بنما دائما مفتوحة ومضمونة للعبور البري ، لجميع الدول على قدم المساواة ، بحيث لا يكون هناك
 أي موقف تمييزي بين اية دولة وأخرى ، وحتى لا يتعرض خليج بنما لاية أعمال انتقامية من قبل أية
 دولة في العالم في حالة قيام حرب عالمية .
 اننا لا يمكننا الا ان نؤكد التابع الحيادي لقناة بنما دون أن نأخذ في الاعتبار
 التعاون الذي لا غنى عنه مع القوى العظمى في الغرب والشرق لاسيما تلك القوى التي تحوز
 التقنيات النووية .
 ان نظام قناة بنما ، نارا لطابعه العالمي ، يجب أن يخضع لقواعد مشابهة لتلك التي
 كرسها الممارسات الدولية بالنسبة لقناة السويس وقناة كييل ، تحترم سيادة بنما على هذا الطريق
 البحري ابقا للاتفاقية الجديدة .
 اننا جئنا من بلد حديث له تقاليد عريقة ، وبالتالي فنحن مسؤولون عن الخدمات التي
 تقدمها هذه القناة بالنسبة للتنمية الاقتصادية للدول المستخدمة لها من أجل تقارب شعوب
 العالم اجمع .
 ونحن على دراية بضرورة استخدام هذه القناة لصالح الاقتصاد العالمي ، والقضاء على
 جميع النزاعات الدولية التي من شأنها تعريض هذه القناة للخطر .
 لقد أمكن التوصل الى هذه الاتفاقية نارا للايمان العميق لشعبنا الشجاع ، ويفضل الادارة

الحازمة والحكيمة للرئيس توريجوس الذي بذل جهودا دبلوماسية أصيلة وجديدة وفعالة ، وكذلك بفضل التضامن الحار لجميع شعوب العالم التي أيدت قضيتنا العادلة .

ان نجاح امتنا هذا ، أمكن الوصول اليه نارا لتقديرنا لمبادئ السيادة الوائيه والكبرياء الوائيه والاستقلال والحرية . وقد انتظر شعبنا بصبر كبير ، وقدم التضحيات الواجبة .

ان شعبنا هو شعب نبيل أمكنه خلق الظروف المواتية ، بهدف القضاء على هذه السيارة الاستعمارية في قلب بلادنا والتي كانت محل صراع دائم بين بنما والولايات المتحدة من ناحية ، وبين الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية بأسرها من ناحية أخرى .

ان تعزيز القيم الوطنية وتعزيز شخصية دولتنا ذات التقاليد العريقة والتي تضم شعبا فتيا ، يؤكد الوحدة بين جميع أفراد شعبنا رجالا ونساء ، أولئك الذين كان عليهم جميعا مواجهة تحد ضخم يتمثل في القضاء على الأسس غير العادلة لعلاقات غير متوازنة مع أكبر دولة في العالم ، وإعادة صياغة العلاقات الجديدة ، مع التسليم والاعتراف بحقوقنا السيادية والاحترام المتبادل لهذه الحقوق والمعاملة العادلة .

ان جميع المواقف شعب بنما قد تمت تعبئتها بواسطة قائد وزعيم مسؤول قام بالدفاع عن القضية الوائيه ، وهو جندي كانت اسلحته الوحيدة هي الوطنية والثقة التي لا تهتز في بلادنا ، واستخدام أسلوب مناسب وبارز للنهوض بقضية بنما في العالم ، وهو الرئيس الجنرال عمر توريجوس هيريرا ، الذي كان يتحلى بايمان مطلق بالابعية البشرية في عدالتها وفي خيرها ، ويقدر المسؤوليات الكبيرة التي يجب على القائد أن يتحملها .

لقد تصرف كرجل بسيل من بنما ، يحمل في سماته التذالعات الكبيرة لشعب كريم نبيل وصبور . وقام بتقديم دليل ثابت وواضح عن الواقع في بلادنا لجميع شعوب العالم .

لقد كانت استجابة جميع زعماء شعوب العالم اجماعية . ان رحلة الرئيس عمر توريجوس قد اتت سريعا بالثمار التي كنا ننتظرها ، سواء من المسؤولين في أوروبا أو في آسيا أو في افريقيا أو في امريكا اللاتينية ، فلقد أيدنا الجميع دون أية تحفظات . ان قاعمتهم تملئ صفحات كاملة من علاقات الود والاخاء والصداقة ، ونود ان نتقدم اليهم بالشكر والامتنان العميق من قبل شعب بنما .

ان مجلس الأمن لأول مرة في تاريخه ، عقد جلسة خلال هذا العقد على أراضي امريكا اللاتينية ، لدراسة المسائل التي من شأنها ان تعرض السلم والأمن في امريكا اللاتينية للخطر ، وخلال هذه الدورة أسعدنا الاعتماد على السفير سليم بصفته رئيسا للجنة الأمم المتحدة لتصفية الاستعمار . ان اجتماع مجلس الأمن بشأن مسألة بنما ، والتصريحات الهامة التي تقدم بها الدكتور كورت فالد هايم الأمين العام للأمم المتحدة بهذه المناسبة ، قد فتحت طريق التفاهم حتى يمكن للولايات المتحدة ان تقوم باعادة النظر في سياستها ازاء امريكا اللاتينية ، واعادة النظر في موقفها من طرف واحد الذي سارت عليه حتى الآن ازاء التطلعات المشروعة لشعب بنما .

ان عمل الجنرال توريجوس كانت له آثار عظيمة في امريكا اللاتينية . ليس فقط بالنسبة لقضية بنما ، ولكن بالنسبة للقارة بأكملها . ان دبلوماسية بنما الجديدة التي الهبها وادارها السيد عمر توريجوس بنفسه ، قد اثارت الكثير من مسؤولي هذه المنطقة وعملت على التقريب بينهم ، وتعزيز الثقة في امريكا اللاتينية ، وجعل قضايا القارة قضايا كبيرة ونبيلة وهامة ، كما هو الحال بالنسبة لقضية بنما التي جسدت جهود وآلام امريكا اللاتينية ورفضها للامبريالية المتزمتة التي لا يمكن تحملها .

وبالتالي ، فان اتفاقية بنما تعبر عن ارادة دولتين في تحمل اكبر قدر من المسؤولية ازاء المجتمع الدولي . وهذه الاتفاقية يجب ان تعمل على حل موقف دقيق وحرص كان يهدد المواصلات الدولية والسلم في المنطقة .

وبالاضافة الى ذلك ، فان اسهام بلادي في تعزيز التضامن الدولي يكمل موقفنا بالنسبة للمشاكل الكبيرة التي على الجمعية العامة ان تدرسها . وبمعنى آخر ، فان السياسة التي نتبعها هي سياسة عدم الانحياز التي تعتمد على الاحترام الحازم من قبل بنما لمبادئ تصفية الاستعمار ، والاعتراف بالحقوق الثابتة للشعوب وحقوقها الطبيعية ، واقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وبالتالي فان بنما يسعدنا الآن ان ترى ان رئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة

في هذه الدورة يتولاها مواطن بارز من افريقيا . ونحن نؤيد بلا تحفظ التذليلات المشروعة لشعوب
ناميبيا وزيمبابوي وآزانيا ، كما نؤكد ايضاً تضامنا مع دول خدأ المواجهة ومع جميع حركات التحرر
الوطني : سوابو ، والجبهة الوطنية والمؤتمر الوطني الافريقي .

ان الاحتفال بالذكرى العشرين لاتفاقية تصفية الاستعمار في العام القادم ، يلزم الأمم
المتحدة بتكثيف جهودها ضد الاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية والفصل العنصري وجميع
اشكال الهيمنة أو السيطرة الاجنبية .

لقد قدمنا للقارات الاخرى الكثير ونحن راضون وفخورون بذلك ، الا ان اسهام بنما في امريكا
اللاتينية يعتبر فريداً . ان بلادى نظرا لتذليلاتها العالمية الشمولية ، ونظرا لدروس التاريخ التي
اكتسبتها خلال كفاحها الداويل من اجل الحفاظ على شخصيتها الوطنية ، قد تحملت مسؤولية
ضرورة التوصل الى وحدة وتضامن امريكا اللاتينية . وليس من قبيل الصدفة ان عبقرية بوليفار قد وجدت
في بنما المكان المناسب لكي تجتمع دول امريكا اللاتينية ، وذلك في عام ١٨٢٦ . ان هذه الدول
قد سممت على ارساء قواعد الوحدة في القارة . كما ان بنما أصبحت المثل الذي جسدت تذليلات
التحرر الوطني لشعوب امريكا اللاتينية والآن وقد اقتربنا من الثمانينات ، نرى ان امريكا اللاتينية
يجب ان تتحد على جميع المستويات وبصفة خاصة في المجال الاقتصادي ، وعلينا ان نجتهد لانشاء
جبهة مشتركة لدول امريكا اللاتينية تتسجم والجهود التي تبذلها مجموعة

ال ٧٧ ، بحيث تعزز جهودها واسهاماتها في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المزمع عقد ها في
العام القادم ، من اجل اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . والآن علينا ان نقوم بتقييم الانجازات
التي تحققت في جميع وكالات وأجهزة الأمم المتحدة والهادفة الى اقامة النظام الاقتصادي الدولي
الجديد ، والتي عليها تبني الاستراتيجية الجديدة للتنمية لعقد الثمانينات .

وهناك بلا شك عقبات كثيرة تقوم على طريق التكامل في امريكا اللاتينية ، وعلى طريق الوحدة
التي تتطلع اليها بكل حرارة شعوب تلك القارة . ونحن على قناعة تامة بأن روح التاريخ تشير الى ان
جميع الخلافات المزمنة ستزول ، وهذا ما حدث اخيراً في نيكاراغوا الشجاعة ، وانه في النهاية ،
سيصبح حلم المحرر الكبير واقعا حقيقيا وتصبح المناقش بد ١٤ من أرض النار حتى مناداة ريو برافو متحررة
وتتمتع باستقلال حقيقي وفعال .

ان اكبر اسهام قد مناه الى العالم ، هو القدرة على التوصل الى حل لأصعب المشاكل السياسية القائمة في ظل اقصى الظروف الممكنة ، وذلك بالطرق السلمية وفي اطار من الكرامة . ان هذا الأمر في عالم يكتوى بالآلام والخلافات بجميع اشكالها ، يعتبر جهدا يجب ان يقدر ر حق قدره من قبل جميع بلدان العالم .

وبدء سرعان الاتفاقية الجديدة لقناة بنما ، فان بنما والولايات المتحدة سوف تتمكنان من اقامة علاقات منسجمة بعد ٧٦ عاما من عدم التفهم والظلم العميق . وهذه العلاقات الجديدة ستتقوى وتتعزيز وتتغير لصالح جميع بلدان العالم التي تستخدم هذا الممر المائي الموصل بين المحيطات ، وتصبح مثلا للتعاون الدولي والصداقة والاحترام المتبادل .

وانني اعتقد وأسلم بأن كفاح الاجيال المتعاقبة من شعب بنما ، كان في صالحه تولي الرئيس جيمي كارتر رئاسة الولايات المتحدة ، فهو الذي سمح بالتوقيع والتصدق على الاتفاقية الجديدة لقناة بنما ، وبدء سريانها اخيرا . ومن الضروري ايضا ان نسلم وان نعترف له بكفاءته كرجل دولة . وبمفهومه للتاريخ وروح العدالة ، فقد كافح باصرار وحزم ضد بعض الاوساط الرجعية في بلاده ، وذلك من أجل التوصل الى حل سلمي لمسألة قناة بنما . وبالتالي ، فان الرئيس كارتر قد حصل على مكان الشرف بين كبار الزعماء السياسيين في امريكا الشمالية ، في علاقاتها بأمريكا اللاتينية .

اننا نمر على احترام جميع التعهدات والالتزامات التي وافقنا عليها في اتفاقية بنما . ونحن نتسم بالواقعية والمسؤولية ازاء شعبنا وامام العالم كله ، وعلينا ان نكون يقظين بحيث تحترم الولايات المتحدة ايضا من جانبها التزاماتها الرسمية التي قبلتها ، حتى تحتفظ هذه الاتفاقية بمفهومها الواسع فيما يتعلق بتصفية الاستعمار ، وتحقيق العدالة والكرامة .

لقد اصبحنا اقوى في كفاحنا واصبحنا ننظر الى المستقبل بثقة ولا ننسى المثل المشهور الذي يقول : " ان من لا يستطيع ان يكافح كل يوم من أجل الحرية والحياة لا يستحقهما " . ونحن نود ان نعلن لجميع شعوب العالم اننا مصممون على حماية وتعزيز مكاسب اليوم من اجل ضمان مستقبل الاجيال القادمة في بنما وفي جميع بلدان العالم ، وان قناة بنما سوف تصبح اداة للوحدة ورمزا للأمل في محاولة البحث الدائم عن السلم وعن العدالة .

السيد بيوجا (هنفاريا) (الكلمة بالروسية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي باسم حكومة بلادى ان أرحب بكم بحرارة ، وأن أعرب عن أمني في ان الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة تحت قيادتك سوف يتحقق لها النجاح .
كما أود باسم حكومة بلادى ان أتوجه بالتهنئة الى سانت لوسيا العضو الجديد في منظمنا هذا العام .

ان حكومة جمهورية هنفاريا الشعبية وشعب هنفاريا كله يعملان من أجل بناء مجتمع اشتراكي متقدم . ان أهم طرف دولي هام للقيام بهذا العمل الهام وعملنا الخلاق والسلمي يكمن في اقرار السلم والامن وفي التعاون بين الشعوب والامم . ومن المفهوم ان بلادنا تبذل كل ما في وسعها لتعزيزها لخلق الظروف الدولية للحياة السلمية .

ان موقف حكومة جمهورية هنفاريا الشعبية من عدد من المشاكل الدولية الهامة لمعروف تماما . فموقف حكومة بلادى ثابت لا يتغير فيما يتعلق بالبحث عن حلول لمسائل زمبابوى ، وناميبيا ، وقبرص ، والصحراء الغربية ، وادانة سياسة الفصل العنصرى لجمهورية جنوب افريقيا، والنظام الارهابي للذمة العسكرية في شيلي ، وتأييد حركات التحرر ، وتطلعات شعب جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الى اعادة التوحيد السلمي للبلاد . ونحن نؤيد باستمرار المقترحات التي قدمت الى الامم المتحدة بخصوص تعزيز قضايا السلم ، والامن ، ونزع السلاح ، وخاصة تلك المقترحات التي تقدمت بها حكومة الاتحاد السوفياتي . ولهذا السبب فانني لا أنوى الآن أن أتحدث باستفاضة حول هذه الأمور ؛ ولكنني ؛ سوف أركز انتباهي على الأحداث الدولية التي وقعت في الماضي القريب* .

ان هنفاريا لا تزال تركز اهتمامها خاصا لتعزيز السلم والامن وزيادة التعاون في أوروبا ، ومنذ مؤتمر هلسنكي ، فان الروابط السياسية قد تم تكثيفها وحدث تعميق للتعاون العلمي والفني والثقافي بين البلدان الموقعة على الوثيقة الختامية . وبصفة عامة ؛ فان التطورات التي حدثت كانت ايجابية ، وفي الوقت نفسه ؛ فاننا مقتنعون بأن مزيدا من التنفيذ المستمر لوثيقة هلسنكي الختامية سوف يعزز الى حد كبير من التعسن في الموقف الدولي في أوروبا ، وفي العالم بأسره .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بىرى (الصومال) .

ان حكومة بلادى تتطالع بأمل كبير الى اجتماع مدريد لعام ١٩٨٠ . ونحن نقدر كثيراً الجهود الخاصة بالتحضير لهذا الاجتماع لاننا نشعر بأن هذا الاجتماع سوف يعزز قضية الانفراج والامن الاوروبى ، وكذلك تطوير التعاون الأوروبى الشامل ، اذا ما عقد في جو خلاق وبنـاء ، واذنا طبقت بالاضافة الى ذلك مبادئ الوثيقة الختامية بالكامل . وفي هذا الصدد ، فانه من المهم بصفة خاصة أن نتجنب النقاط الدعائية التي سيطرت على اجتماع بلغراد وأضرت به كثيراً . ان اجتماعات الخبراء التي عقدت منذ ذلك الوقت ، اعلا للقرار الذى اتخذ في اجتماع بلغراد ، قد أكدت على التزام الدول الأطراف بقضية الامن والتعاون في أوروبا ، كما أثبتت انها اسهام قيم في عملية الانفراج .

اننا نعتقد انه من المهم ان ندعم الثقة فيما بين المشاركين في مؤتمر هلسنكي وأن نتخذ خطوات جديدة في مجال الانفراج العسكري وبهذه الروح ، وتحقيقا لهذه الغاية ، فان لجنة وزراء خارجية بلدان معاهدة حلف وارسو في اجتماعها في بودابست في ايار/مايو الماضى ، خرجت باقتراح يقضى بانه من أجل مناقشة تدابير عملية ترمي الى تعزيز الثقة بين الدول المختلفة يجب عقد مؤتمر قبل نهاية ١٩٧٩ للدول المعنية على الصعيد السياسى . كما ان لجنة وزراء خارجية بلدان حلف وارسو قد عهدت الى هنغاريا بأن تنقل هذا الاقتراح البالغ الأهمية الى المشاركين في مؤتمر هلسنكي ، وحتى الآن لم نلاحظ أى رد فعل سلبي ازاء هذا المقترح . بل ان بعض الدول قد أعربت عن تأييدها له . كذلك فاننا نتوقع رد فعل واقتراحات مؤيدة له من بقية الدول المعنية .

وان تأخذ في الحسبان ان التوصيات الواردة في الوثيقة الختامية يمكن ان تنفذ أساسا في مجال العلاقات الثنائية بين الدول ، فان جمهورية هنغاريا الشعبية قد أخافت عناصر جديدة الى مقترحاتها الملموسة التي قدمتها عام ١٩٧٠ الى ١٩ دولة غربية . ولقد سهل ذلك من التحسينات الملحوظة في العلاقات الثنائية بين بلادى وبين عدد من البلدان الغربية . وفي الدورة الأخيرة للجنة الاقتصادية الاوروبية ، تم التوصل الى اتفاق حول امكانية ان نعقد هذا العام مؤتمرا أوروبيا بشأن حماية البيئة وكذلك حول التحضير لمؤتمر حول الطاقة . وهذا ، أيضا ، يعد اسهاما جيدا في التحضير لمؤتمر مدريد .

ومن وجهة نظر الحفاظ على السلم والامن الدوليين ، وضمان مستقبل البشرية ككل ونحن نولي أهمية خاصة لنزع السلاح . وهذا يغسر حقيقة اسهامنا النشط في محادثات نزع السلاح فسي مختلف المؤتمرات والاجتماعات ، ونحاول أن نبذل قصارى جهدنا لتعزيز نجاح هذه الاجتماعات والمؤتمرات من خلال المحادثات الثنائية أيضا . وبينما نؤيد مقترحات نزع السلاح التي قدمها الاتحاد السوفياتي وغيره من الدول الأخرى من المجموعة الاشتراكية فإننا على استعداد لبحث أى مقترحات أخرى . وكشرط أساسي فإننا نعتقد ان امن الدول يجب ألا يضار من جانب أى تدابير جزئية في أية مرحلة من مراحل عملية نزع السلاح ، وان أى اتفاقات يتم التوصل اليها يجب أن تقوم على أساس المساواة والامن المتبادل والتكافؤ .

ان حكومة بلادى قد رحبت بحرارة بتوقيع اتفاق سولت ٢ . لأن أهمية التوقيع على هذا الاتفاق وسريانه السريع بالاضافة الى الأثر الايجابي له على المناخ الدولي ، يكمن بالدرجة الأولى في حقيقة انه يخلق أساسا لمزيد من التقدم باتجاه مزيد من الحد والخفض للأسلحة الاستراتيجية . اننا مقتنعون بأن لجنة جنيف لنزع السلاح سيكون في مقدورها أن تحرز تقدما في بعض المسائل ، وخاصة فيما يتعلق بمشكلة نزع السلاح النووي . ان مقترحات البلدان الاشتراكية يمكن أن تكون أساسا مناسباً لذلك . واسمحوا لي أن أشير على سبيل المثال ، الى المقترحات المشتركة التي قدمتها البلدان الاشتراكية خلال دورة هذا العام للجنة نزع السلاح فيما يتعلق بموضوع نزع السلاح النووي ، ووقف انتاج الأسلحة النووية والتدمير التدريجي للمخزونات الموجودة من مثل هذه الأسلحة . كما أود أيضا أن أذكر مشروع الاتفاق المقدم من جانب البلدان الاشتراكية بشأن ضمان أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستخدام مثل تلك الأسلحة .

ان موقفنا صلب وثابت فيما يتعلق بضرورة منع استحداث أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل . وان حكومتي ترحب بالاقترح المشترك حول العناصر الرئيسية لمعاهدة تحظر استحداث وانتاج وتخزين أو استعمال الاسلحة الاشعاعية والذي قدمه على حدة كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . ونأمل أن تعزز الدورة الحالية للجمعية العامة الاسهام في المحادثات ذات الصلة ، بشكل بناء وأن الدورة المقبلة للجنة نزع السلاح سوف تختتم أعمالها فيما يتعلق بمشروع معاهدة في هذا الشأن . وهذا الهدف تخدمه أيضا المقترحات التي قدمها وفد هنغاريا في جنيف كعدم وتعزيز للمشروع الأمريكي السوفياتي . وسوف يكون من الانجازات الهامة للغاية أن نجد المحادثات التي استمرت لفترة طويلة حول حظر الاسلحة الكيميائية وقد اختتمت أخيرا بالوصول الى اتفاق .

ويأمل وفد هنغاريا أن يكون لاتفاقية سولت الثانية أثر ايجابي في محادثات فيينا الخاصة بخفض القوات المسلحة والاسلحة والتي تعذر فيها حتى الآن تنفيذ المبادئ الجوهرية التي حولت اتفاق سولت الى واقع ملموس . ان الدول الاشتراكية لم تحصل حتى الآن على رد جوهري على اقتراحها الشامل الذي قدمته في حزيران /يونيه ١٩٧٨ ، ولا على اقتراحها الجزئي الذي قدمته في حزيران /يونيه من العام الحالي مع أن هذه المقترحات تضم العديد من العناصر الواردة في الاقتراح الجزئي المقدم من جانب دول حلف الاطلنطي في كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٨ . كذلك ، فان الدول الاعضاء في حلف الاطلنطي لم تبد استعدادها حتى الآن لان تجمد مؤقتا ولو خـلال فترة المحادثات ، قواتها المسلحة . وكل هذا يؤكد أن دول حلف الاطلنطي تتجاهل مبدأ الأمن المتكافئ وتسعى الى الحصول على مزايا خاصة بها .

وان الدول الاعضاء في حلف وارسو على استعداد لاجراء محادثات جوهرية حول ابرام اتفاق للحد من والتخفيف من التدمير الكامل لكل انواع الاسلحة . ان هذا الاستعداد قد ظهر مرة أخرى في البيانات الصادرة في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ عن اجتماع اللجنة الاستشارية السياسية لحلف وارسو ، وفي البلاغ الرسمي لاجتماع بودابست في آيار /مايو الماضي للجنة وزراء الخارجية .

ويجب أن نؤكد مع ذلك أن أية تدابير تهدد بالاخلال بالتوازن العسكري القائم لا تزيد الموقف الا سوءا .

ونتوقع من هذه الدورة للجمعية العامة أن تعتمد وتتخذ القرارات المناسبة التي تعزز عملية

نزع السلاح فضلا عن التعجيل بالمفاوضات الجارية حول قضايا محددة وتعزيز السلم والامن الدوليين وتوسيع نطاق الانفراج بحيث يشمل المجال العسكري . وان وفد هنغاريا يرحب بالاقترح التشيكوسلوفاكي الذي قدم بهذه الروح والمتعلق باعتماد اعلان حول التعاون الدولي في مجال نزع السلاح . ولطالما استمعنا في هذا المحفل الى كلمات بليغة ضد الهيمنة . ان موقف حكومتي واضح تماما في هذا الصدد . لقد كنا ولا نزال وسوف نبقى دائما ضد طموحات الهيمنة وضد محاولات السيطرة على أى جزء من العالم . وعلى هذا الاساس ، فاننا نوافق على أن تدرج هذه الدورة في جدول أعمالها الاقتراح السوفياتي الخاص بعدم جواز ممارسة سياسة الهيمنة في العلاقات الدولية . ان بحث واعتماد هذا الاقتراح سوف يساهم بالتأكيد في تحسين الجوالات الدولي وسوف يحدد موقف كل من يعارض الهيمنة .

ومن الأهمية بمكان بالنسبة للحفاظ على السلم والامن الدوليين وتعزيزهما أن تتخذ خطوات هامة في اتجاه تسوية الأزمات في مختلف اجزاء العالم فضلا عن تصفية بؤر التوتر المنذرة بأخطار الصراع العسكري .

ونحن نشعر بالقلق ازاء تجدد التوتر في جنوب شرقي آسيا . وان الاسباب الرئيسية لذلك تكمن في السياسة التوسعية وسياسة الهيمنة للقيادة الصينية التي بلغ بها الأمر حد العدوان المسلح ضد جمهورية فييت نام الاشتراكية . ولقد ساعد أيضا على ظهور مثل هذا الموقف الخطير موقف بعض الساسة في البلدان الرأسمالية المتقدمة ، وهو موقف لا يساعد الا على تشجيع المعتدى . ومن المؤسف ان عددا من الدول خوفا من رد فعل لا يمكن التنبؤ به من جانب القيادة الصينية قد اتخذت موقفا سلبيا في هذا الشأن ، وهي مسألة تتطلب اتخاذ موقف صارم . ومن الواضح تماما أن السياسة العدوانية للقيادة الصينية وهجومهم المسلح على فييت نام وتهديداتهم بالقيام بأعمال تدميرية أخرى ، والضغط السياسي المستمر ، وتدخل القيادة الصينية في الشؤون الداخلية لجمهورية فييت نام الاشتراكية ولاوس وكمبوتشيا ، كل ذلك يمثل خطرا ليس فقط بالنسبة للسلم في الهند الصينية وانمسا أيضا بالنسبة للسلم والامن في العالم كله .

ان جمهورية هنغاريا الشعبية تدين السياسة العدوانية للقيادة الصينية وتؤيد بقوة جمهورية فييت نام الاشتراكية ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، وجمهورية كمبوتشيا .

ومما يزعجنا ان نرى الحملة الدولية الخطيرة التي تشن ضد جمهورية فييت نام الاشتراكية فيما يتعلق بما يسمى بمسألة اللاجئين . وان الدول الاعضاء في الأمم المتحدة يجب أن تتخذ موقفا حازما ضد حملة الدعاية الشريرة هذه التي تذكرنا بأيام الحرب الباردة .

ان اعترافا دوليا عاما بالمجلس الثورى الشعبى بكمبوتشيا باعتباره الممثل الشرعي الوحيد للشعب الكمبوتشي والذي يمارس السلطة الفعلية في كمبوتشيا ، سوف يساهم اسهاما كبيرا في تحسين ظروف الشعب في كمبوتشيا ، وكذلك اقامة السلم وعلاقات حسن الجوار والتعاون بين دول المنطقة .

وان حكومتى تحت لؤلحاح شديد على ان يسمح لممثلي المجلس الثورى لجمهورية كمبوتشيا الشعبية أن يحتلوا أماكنهم المشروعة في الأمم المتحدة وفي كل المنظمات الدولية . ان البعض قد وقفوا موقفا شادا ، ان أنهم يعترفون نظريا بأن السياسة الارهابية لنظام بول بوت قد شارك فسي سياسة قتل جماعية وظل لعدة سنوات يغير على الحدود الفيتنامية . اما من الناحية العملية فهم يخلقون أعينهم أمام هذه الحقائق مبررين بذلك حق هذا النظام في الوجود ، هذا النظام الذى ارتكب جرائم وحشية ضد الشعب الكمبوتشي ، كما يبررون أيضا الاعمال العدوانية ضد فييت نام فسي الشمال .

شهدت السنوات الأخيرة تفسيرات هامة في الشرق الاوسط . ففي أفغانستان رأينا انتصار الثورة الشعبية التي ما يزال عليها أن تحارب ضد أعداء الثورة والقوى الاجنبية التي تساعد هم . وحكومة بلادى تتضامن مع ثورة أفغانستان وتؤيدها في نضالها الصعب . وتشير التطورات الحالية الى مشاركة فعالة ومتزايدة من جانب دول أمريكا اللاتينية فسي النضال من أجل التطور الاقتصادي والسياسي الديمقراطي بعيدا عن أى تبعية من أى نوع . ونرحب بالتغيير الديمقراطي في نيكاراغوا ونرفض أية مناورات ترمي الى أن تفرض على هذا البلد ترتيبات غريبة على مصالح شعبها . ان شعب نيكاراغوا الذى عانى طويلا هو الذى يجب أن يختار الطريق الذى يسير عليه .

ان حكومة دنفاريا تواصل تصهدا بالتضامن مع الشعوب العربية التي تكافح من أجل القضاء على آثار العدوان الاسرائيلي ، ومن أجل التوصل الى تسوية دائمة وعادلة في الشرق الاوسط . ان الصفقة المنفصلة بين مصر واسرائيل تهمل مصالح الشعوب العربية وتميل الى العمل على زيادة التوتر في المنطقة وهي مصدر سرعات جديدة . ولهذا فاننا نرفض الصفقة المنفصلة . ونعارض الجهود الرامية الى جعل الأمم المتحدة تعترف بها . ان التسوية العادلة والدائمة لا يمكن أن تتحقق الا بالمشاركة على قدم المساواة لكل الأطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، وان تلك التسوية يجب أن تضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة الخاصه به .

ان مؤتمر القمة الأخير لبلدان عدم الانحياز في هافانا كان انعكاسا حقيقيا للدور الهام الذى تلعبه حركة عدم الانحياز في صياغة الحياة السياسية الدولية . وعلى أساس التقاليد المرعية في هذه الحركة فان اجتماع رؤساء الدول والحكومات رفع صوته مرة أخرى ضد الامبرالية والاستعمار والاعتماد الجديد والعنصرية ولصالح نزع السلاح . وحكومة دنفاريا تؤيد التطلعات العادلة لحركة عدم الانحياز وتوافق على جوهر اعلان هافانا .

وتشعر حكومة بلادى بالقلق المتزايد ازاء بعض المظاهر المزعجة في الاقتصاد العالمي وهي واضحة بقدر كبير في الاجراءات الحمائية والتمييزية من جانب الدول الرأسمالية المتقدمة والاحتكارات الدولية . ونجد من غير المقبول محاولات الدول الرأسمالية نقل أعباء الحلول لمشاكلها الاقتصادية الدولية الى كاهل الدول الاخرى وبصفة خاصة البلدان الأقل نموا من الناحية الاقتصادية .

وتؤمن حكومة بلادى بأن نشاط الأمم المتحدة فى مجال صياغة سياسة اقتصادية يجب أن يركز على إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس ديمقراطى وعادل وعلى تحويل النمط السائد حاليا فى التقسيم الدولى للعمل وهيكىل الاقتصاد الدولى . ان المؤتمرات العالمية التى انعقدت فى عام ١٩٧٩ وتلك التى من المقرر أن تنعقد فى عام ١٩٨٠ ، وبخاصة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة فى عام ١٩٨٠ يمكن أن تلعب دورا هاما فى التطور الاقتصادى خلال العقد القادم . ووفدنا سوف يبذل قصارى جهده لتعزيز الجهود الرامية الى ضمان ان الاحكام ذات الصلة فى هذا الشأن سوف تأخذ فى الاعتبار ، بشكل كاف ، المبادئ الايجابية الواردة فى القرارات الاقتصادية التى اتخذتها الأمم المتحدة والواردة فى ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول ، وسوف تعكس بدقة الاسباب الحقيقية لحالة تخلف البلدان النامية فضلا عن المسؤولية الأدبية والمادية للبلدان الرأسمالية المتقدمة . ويجب ان توضح هذه الاحكام أيضا الروابط الوثيقة بين العمليات السياسية والاقتصادية الدولية من ناحية وبين الظروف الداخلية والخارجية للنمء الاقتصادى من ناحية أخرى .

كما سبق ان أتيتها لى عدة فرص لأتحدث من على هذه المنصة ان حكومة بلادى تعتبر انه من الضرورى تعزيز فاعلية الأمم المتحدة . ونقدر المساهمة الشخصية القيمة التى قام بها فى هذا الصدد الدكتور كورت فالدهايم الأمين العام الذى أسعدنا أن نرحب به فى هنفارىا فى تموز/يوليه الماضى ، ان الميثاق يتضمن العديد من الامكانيات التى لم تنفذ تنفيذا كافيا لتحقيق هذه الغاية حتى الآن . ولا زلنا نرى ان أحكام الميثاق فيما يتعلق بأغراض ومبادئ الأمم المتحدة وأجهزتها ووظائفها توفر الاساس المناسب لانجاز المهام التى تواجهنا .

ان الزيادة المستمرة والكبيرة فى ميزانية الأمم المتحدة تثير قلقنا ونرى أنه من الضرورى اتخاذ اجراءات فعالة لخفض معدل الزيادة فى الانفاق .

اردت ان احدد بما قلته موقف حكومة بلادى من بعض القضايا الدولية الهامة ونأمل ان عمل هذه الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة سوف يرقى الى مستوى توقعاتنا وان المنظمة العالمية سوف تسهم اسهاما كبيرا فى تحقيق الرغبة القوية لنا جميعا وهى أن نحقق سلاما دائما وأمانا دوليا .

السيد راشد عبدالله (الامارات العربية المتحدة) : بسم الله الرحمن الرحيم ،
يسعدني باسم بلادى ان اعرب لكم عن أخلص التهاني لانتخابكم رئيسا للدورة الرابعة والثلاثين
للجمعية العامة . اننا لعلى يقين بان انتخابكم لهذا المنصب الرفيع انما يعكس تقدير المجتمع الدولي
لمزاياكم العديدة ، تلك المزايا التي تجلت في دوركم الرائد كمندوب دائم لبلدكم الكريم ، وفي
رئاستكم الحكيمة للجنة تصفية الاستعمار ، وفي دوركم القيادي في الدفاع عن قضايا الحق والعدالة
في افريقيا الجنوبية وفي فلسطين خلال عضويتكم في مجلس الأمن . ان في مزاياكم الشخصية وخبراتكم
في الشؤون الدولية واخلاصكم لمثل الأمم المتحدة ما سيحقق النجاح الكامل للجمعية العامة في
المهام الموكلة اليها .

كما ان وفد بلادى يود ان يسجل تقديره وشكره لسلفكم السيد انداليسيو ليفانو الذي أدار
بكفاءة وتفان مداولات الجمعية العامة في دورتها السابقة .

ويسعد وفد بلادى ان يتقدم بالتهاني الحارة الى سانت لوسيا لقبولها عضوا في منظمتنا
الدولية .

انني أود باسم وفد الامارات العربية المتحدة ، أن اجدد تقديرونا واحترامنا للجهود التي بذلها الدكتور فالد هايم ، الامين العام لمنظمتنا ، من أجل الحفاظ على الهدف الرئيسي الذي من أجله قامت منظمة الامم المتحدة الا وهو الحفاظ على الامن والسلم الدوليين . فقد قام الامين العام بجهود كبيرة ورحلات متعددة الى مناطق مختلفة من العالم انعكست نتائجها في التقرير القيم الذي قدمه عن أعمال المنظمة للعام الماضي . فبالرغم من النتائج الايجابية ، التي طرأت على الحياة الدولية في بعض المجالات ، الا ان السمة الرئيسية التي تضمنها التقرير تكمن ولا شك في القلق المتزايد على مصير البشرية بسبب استمرار انعدام الديمقراطية في الحياة الدولية ، واستمرار الظلم الاقتصادي والاجتماعي في عالمنا المعاصر .

ان استعراض الوضع الدولي سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي منذ الدورة السابقة للجمعية العامة لا يدعو للتفاؤل . فعلى الصعيد السياسي نحن نراقب بأسف ظهور بعض الاتجاهات الخطيرة لا حياء مظاهر الحرب الباردة وتدهور الاوضاع في بعض المناطق نتيجة لعدم احراز تقدم حقيقي في حل عدد من المشاكل الدولية الخطيرة عن طريق استئصال اسبابها ، وعدم الاحترام الواجب لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان .

ان منطقة الشرق الاوسط التي نحن جزء منها ، ما زالت بعيدة عن السلم الحقيقي ، رغم الجهود التي بذلت في اطار الامم المتحدة وخارجها .

ان وفد بلادى يود أن يؤكد من جديد بأننا نؤمن ايماننا راسخا بالحقيقة التي أقرها المجتمع الدولي بأسره ، وهي ان قضية شعب فلسطين هي الجوهر والاساس لمشكلة الشرق الاوسط ، وانه لا يمكن تسوية النزاع العربي الاسرائيلي دون تسوية شاملة لقضية فلسطين ، ولذلك نعتقد بأن أى حل لهذه المشكلة الخطيرة يجب أن يرتكز أساسا على :

أولا - انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة بما فيها القدس .

ثانيا - الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة وخاصة حقه في العودة ، وفي تقرير المصير ، واقامة دولته المستقلة واسترجاع سيادته على ترابه الوطني .

كما أننا نؤمن أيضا بضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية التي نعتبرها الممثل الشرعي

والوحيد للشعب الفلسطيني ، في أية مساع أو جهود تبذل لحل هذه القضية ، وذلك تأكيداً

لحق الشعوب في تقرير مصيرها ، وتطبيقا لمبدأ عدم شرعية ضم الاراضي باستخدام القوة ، وان احترام هذه المبادئ هو الكفيل بتحقيق السلام العادل والدائم الذي تتطلع اليه شعوب المنطقة . وفي ضوء جميع هذه المبادئ والمبادئ التي أعربنا عن رفضنا لاتفاقيات كامب ديفيد واتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية لأن تلك الاتفاقيات تتجاهل هذه المعطيات والمبادئ .

ان ما يتعرض له الجنوب اللبناني من هجمة اسرائيلية وحشية يذهب ضحيتها اخواننا اللبنانيون والفلسطينيون ، الامر يشير اهتمامنا البالغ لانه يهدد سيادة ووحدة لبنان بالخطر ويهدد شعبنا العربي الفلسطيني بالابادة الكاملة . واننا نناشد المجتمع الدولي باتخاذ جميع الاجراءات الفعالة لارغام اسرائيل على تطبيق قرارات مجلس الأمن القاضية بانسحاب اسرائيل من جميع الاراضي اللبنانية .

ان تطورات الاحداث في جنوب افريقيا وفي زمبابوى وناميبيا ما زالت تشير قلقنا البالغ ، مما يرسخ فينا اليقين بأن الاقلية العنصرية في تلك الاقاليم ما زالت تسعى بكل جهدها لاجل استمرار سيادتها ولا تمهان كرامة شعوب تلك الاقاليم واغضاعها لحكمها .

ففي جنوب افريقيا تستمر حكومتها العنصرية في اقامة البانتوستانات وفي تطبيق سياسة

الفصل العنصرى .

وفي ناميبيا ما تزال حكومة جنوب افريقيا العنصرية مستمرة في مسعاها لاقامة العرقيين والمصاعب ، دون اشتراك الامم المتحدة في تأمين استقلال ذلك البلد ، وممارسة شعبه لحق تقرير المصير في ظل قيادة سوايو ، الممثل الشرعي والوحيد لذلك الشعب .

وفي زمبابوى ما يزال ايان سميث ومؤيدوه من الاقلية العرقية البيضاء مستمرون في سعيهم لعرقلة أية جهود تبذل ولنسف أية مؤتمرات تعقد لتسوية تلك المشكلة في ظل قيادة الجبهة الوطنية الممثل الشرعي والوحيد لذلك الشعب .

اننا نؤمن بوجود مضاعفة المساعدات المادية والمعنوية الى حركات التحرير الافريقية الى أن تتحرر اقاليمها من نير الاستعمار وسيطرة الاقلية العنصرية . ولقد قامت حكومة الامارات العربية المتحدة بتقديم العديد من العون والمساعدة الى تلك الحركات وستستمر في تقديمها الى أن تزول جميع شوائب الاستعمار والعنصرية من اقاليمها .

ان تقرير الامين العام عن أعمال المنظمة يتضمن خيبة أمل أخرى بالنسبة لقضية هامسة انشغلت بها الامم المتحدة منذ زمن طويل ، الا وهي قضية قبرص . ان توقف المحادثات بين طائفتي القبارصة اليونانيين والأتراك لشيء يدعو الى القلق على مستقبل السلام في هذه الجزيرة . ولا يسعنا في هذا المجال الا أن نكرر أمنا في أن تستأنف المفاوضات بشكل جدي بين الطائفتين من أجل التوصل الى اتفاق يحقق الامن والتعايش السلمي لشعب الجزيرة ويضمن لجمهورية قبرص وحدة أراضيها .

لقد أعلنت دولة الامارات العربية المتحدة في عدة مناسبات بأنها ترحب بخلق مناطق خالية من الاسلحة النووية ، كما أيدت دولتنا منذ استقلالها الاعلان الصادر عن الامم المتحدة باعلان المحيط الهندي منطقة سلام ، وذلك لابعاد هذه المنطقة التي نحن جزء منها عن صراع الدول الكبرى . وقد عملنا باخلاص وجدي للتعاون بين دول منطقتنا من أجل استقرارها وسلامتها . لقد تابعنا باهتمام بالغ المفاوضات الطويلة الشاقة للمؤتمر الثالث لقانون البحار وانه ليحدونا الامل بأن تتمكن الدورة المقبلة من تحقيق برنامج العمل الذي وضعتته الدورة الثامنة السابقة وذلك بوضع اتفاقية لقانون البحار في السنة القادمة .

لقد أظهرت الدورة الاستثنائية العاشرة ، التي خصصت لموضوع نزع السلاح ، تعاضم اهتمام شعوب العالم وحكوماته بهذا الموضوع الحيوي الذي يرتبط ارتباطا كاملا بالفرض الاساسي ، الذي قامت من أجله منظمة الأمم المتحدة ، الا وهو الحفاظ على الامن والسلم الدوليين . فلم يعد من الممكن الاستمرار في العيش ضمن جو متصاعد من الخوف والهلع من اندلاع الحرب النووية ، كما أنه لم يعد من الممكن التغاضي عما يهدر من موارد ضخمة على التسليح في الوقت الذي تكون فيه البشرية في أمس الحاجة الى هذه الموارد لاستخدامها في أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وانا كانت الدورة الاستثنائية العاشرة قد تميزت بصعوبة المفاوضات وتعقيداتها الا أنه يمكن القول بأنها تمخضت عن نتائج يمكن اعتبارها خطوة أولى على الطريق الطويل للوصول الى نزع السلاح الشامل والكامل . فالوثيقة الختامية التي صدرت عن تلك الدورة بتوافق الآراء ، تضع استراتيجية متكاملة لنزع السلاح ، يمكن الاهتداء بها في جميع الجهود الخاصة بهذا الموضوع في السنوات القادمة ، كما انها نصت على انشاء جهاز دولي يستهدف معالجة موضوع نزع السلاح من جميع نواحيه .

واننا نأمل بكل اخلاص أن تتمكن الدورة الاستثنائية القادمة الخاصة بهذا الموضوع من تحقيق مزيد من التقدم في هذا المجال ، بشكل يمهد الطريق لعقد مؤتمر عالمي لخنز السلاح ، تشترك فيه جميع دول العالم ويتم التحضير له بشكل يكفل له النجاح .

كما أننا نرحب بابرام الاتفاق المنبثق عن الجولة الثانية من المحادثات بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي للحد من الاسلحة الاستراتيجية (سولت ٢) .

اما على الصعيد الاقتصادي ، فمنذ الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة وسعتي الآن ، تتفاقم المشكلات يوما بعد يوم ، وتزداد الهوة ما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، فالبلدان الغنية زادت غنى والبلدان الفقيرة زادت فقرا وذلك نتيجة لتعنت الدول المتقدمة النمو في المضي في مفاوضات جادة لوضع هيكل اقتصادي جديدة تركز على الحق والعدالة .

ان الهياكل الاقتصادية القائمة لم تعد تفي بضرورها ، ولذا فانه من الضروري الاسراع في تكملة المفاوضات التجارية ما بين البلدان الصناعية والبلدان النامية ، وذلك تحت مظلة الأمم المتحدة وقراراتها المتخذة بهذا الشأن ، وأهمها تلك التي اقترتها الدورتان الخاصتان السادسة والسابعة .

ان التوصل الى حلول جذرية للمشكلات الاقتصادية الدولية ، يقتضي وضع حلول عادلة لجملة أمور ، أهمها بجدولة اسعار السلع الاساسية المصدر من البلدان النامية ومقابلتها بأسعار عادلة للسلع الممنعة المستوردة اليها من البلدان الصناعية ، والى حل مشكلات التجارة الدولية ، عن طريق تخفيف سياسات الحماية التي تنتهجها البلدان الصناعية والتي تعوق تجارة البلدان النامية من الوصول الى الاسواق . والى نقل العلم والتكنولوجيا لخدمة التنمية وزيادة الانتاجية الصناعية وتنويعها ، والحد من تسلط الشركات عبر الوطنية ، في السيطرة على الموارد الطبيعية للبلدان النامية . كما ان المشكلات المالية والنقدية ، يجب ان توضع لها حلول جذرية ؛ فالنظام النقدي القائم يشكل عائقا لتنمية العلاقات النقدية والمالية ما بين الدول . وقد ادى هذا النظام وما يزال ، الى اختلال موازين المدفوعات في البلدان النامية ، وأدى الى ارتفاع معدلات التضخم فيها نتيجة تصديره اليها من البلدان المتقدمة النمو ، والى تدهور في معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية ، اضطرها للحد من برامجها الانمائية وفرض عليها اعباء ضخمة من الديون وخدماتها .

ان ظاهرة الجوع التي تجتاح شعوب الدول النامية لظاهرة تثير القلق وتتطلب وضع حلول فورية لها ، عن طريق جهد دولي موحد لتأمين الغذاء الكافي لهذه الشعوب .

وانه لينبغي على المجتمع الدولي ان يكثف جهوده التفاوضية في عوار الشمال والجنوب من اجل الوصول الى صياغة جديدة لنظام اقتصادي دولي جديد اساسه الحق والعدل والتكافؤ .

وان الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المزمع عقدتها في عام ١٩٨٠ ستكون فرصة سانحة لتحقيق هذا الهدف .

ان الامارات العربية المتحدة تؤكد من جديد ، تصميمها على الوفاء بالتزاماتها تجاه المجتمع الدولي بأسره ، وتشارك دول العالم الثالث في مواقفه العادلة التي تؤمن بالجهود الجماعية والتعاون الدولي الحقيقي ، لاقامة مجتمع دولي جديد يعتمد على مبادئ الحق والعدل والسلام .

السيد يوريب - فارغاس (كولومبيا) (الكلمة بالاسبانية) : اود باسم حكومتني ان اتقدم اليكم سيدي الرئيس بالتهنئة بمناسبة توليكم منصب رئاسة الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . اننا نعترف بالجميل الذي يكتفه العالم لبلادكم ، ولرئيسكم هوليفوس نيريري بسبب نضاله في تصفية الاستعمار في افريقيا ، ذلك النضال الذي تطلب مخاطر عديدة . وقد وجدنا فيكم ايضا استمرارا لهذا التقليد في النضال من اجل الحرية وتقرير المصير للشعوب . وفي لجنة ال ٢٤ فقد شهدناكم كزعيم لحركة تصفية الاستعمار ، ولقد كنا معجبون بنجاحكم في قيادة لجنة تصفية الاستعمار منذ عهد بعيد .

وباسم حكومة كولومبيا ، اود ان ارحب بسانت لوسيا جزيرة الكاريبي الجميلة التي حصلت على استقلالها الكامل اخيرا . ان هذا البلد يدخل الامم المتحدة وفقا لحقه الخامس ، حيث انه قد دخل المجموعة الاقليمية لمنظمة الدول الامريكية . وفي كلا المنطقتين ، يحدونا الامل في التعاون مع سانت لوسيا من اجل نجاح جهودنا . كما اننا نقدم لها تأييدنا حتى يكون دورها الدولي مصبرا عن جدارة شعبيها .

تتعقد الدورة الرابعة والثلاثون للجمعية العامة للأمم المتحدة في وقت تظهر فيه شواهد متعارضة تهدد سلام العالم . ولا يمكن لاحد ان يتجاهل الجهود التي بذلتها هذه المنظمة للمحافظة على الامن في مختلف القارات ، وكذلك جهودها المستمرة لمحاولة تفادي الصراعات التي من شأنها ان تؤدي دون مفر الى حروب جديدة . وعلى اية حال ، علينا ان نلاحظ بحيدة تامة ان الامم المتحدة يجب عليها ان تستعيد روح المبادأة والمسؤولية عن حفظ السلام في قارات العالم الخمس متحدية كل شيء لا ينسجم وروح ميثاقها ، واختصاصات اجهزتها ، يكون من شأنه اشارة العقبات على طريق التفاهم والوفاق .

ولهذا ، فاني اكدت في بياني امام الجمعية العامة في العام الماضي اعمية تعزيز المنظمة الدولية باعتبارها المركز العصبي للقرارات الدولية الكبرى . ومن اجل تنفيذ هذه السياسة

اود الآن ان اعرب عن بعض الآراء نيابة عن كولومبيا حول اسلوب عمل المنظمة الدولية وكيفية تعزيزها بروح خلاقية .

أولا ، لا تزال بلادى تنظر بعين القلق الى الأزمة القائمة في الشرق الاوسط وهي منطقة تهرزها مظاهر صراع جديدة ومثيرة للانزعاج . ونحن نؤمن بأن السلم في المنطقة لا بد من تلمسها عن طريق منظومة الامم المتحدة ، ولا بد ان يقوم على اساس حلول شاملة تتفق وروح قرارات مجلس الامن ، وعموما تحدثنا عنه مرارا . هذه القرارات لا يمكن ان تؤدي الى احراز تقدم الا بقدر انطوائها على الاعتراف الكامل بحقوق الشعب الفلسطيني في اقليم ندى سيادة . وهذا الموقف يشبهه في كثير من جوانبه الموقف الذي واجهته اسرائيل في سنة ١٩٤٧ .

ووفقا لذلك ، فان مبادرة الأمين العام ، السيد كورت فالدهايم الى الدعوة الى عقد مؤتمر خاص تشارك فيه كافة الأطراف المعنية على قدم المساواة خطوة يجب على هذه الجمعية أن تدعمها وأن تعتمد عليها خلال هذه الدورة . ان التأجيل اللانهائي لهذه المشكلة قد آثار صعوبات خطيرة لبلدان الشرق الأوسط . ان الدعوة الى حل عادل تستحق الاهتمام العالمي . كذلك الشأن بالنسبة الى الوضع العتيق للقدس ، تلك المدينة المقدسة للأديان الوحيدوية الثلاثة في العالم . ومع الشرق الأوسط هناك قلق بالغ على الموقف المأساوي لشعب جنوب افريقيا حيث ترتكب جريمة مستمرة ضد الشعب الأصلي عن طريق سياسة الفصل العنصري الذي ترفضه رفضا قاطعا جميع الشعوب الحرة . وبالإضافة الى انتهاكات حقوق الانسان ، فان سياسة التسليح النووي لجنوب افريقيا تهدد الآن ليس فقط سلام المنطقة ولكن أمن العالم . ان عملية تصفية الاستعمار التي تقوم بها الأمم المتحدة بنجاح كبير ، يجب أن توجه أساسا الآن الى منع استمرار السياسة العنصرية لجنوب افريقيا التي تهدد الأمن الجماعي . ان الفصل العنصري يجب القضاء عليه باعتباره أكبر جريمة في عصرنا الحاضر ، وذلك عن طريق سياسات جديدة يعتمد عليها مجلس الأمن والجمعية العامة . ان استقلال ناميبيا والحل المناسب لمشكلة زمبابوي هما أيضا من الأمور ذات الأهمية الخاصة . ولقد لاحظت كولومبيا أن المادة الثانية (٣) من الميثاق التي تجعل فض المنازعات الدولية بالوسائل السلمية الزاميا ، لم تصبح حتى الآن محل تطبيق يسمح بحل مختلف الخلافات القائمة . ان العالم يدرك أن مشاكل الساعة تنبع من مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي لا تجد لها حولا قانونية . وقد تكون تسوية النزاعات بالوسائل السلمية مجال العلاقات الدولية الذي لم يتحقق فيه النجاح الكافي حتى الآن . ان محكمة العدل الدولية والمحكمة الدائمة للتحكيم ماتزالان بعيدتين عن الوصول الى حل للمصاعب التي أقيمنا لحلها . وبالتالي فمن الأعمال المناسبة لهذه الجمعية ، في ضوء مبادئ الميثاق ، خلق رأى عالمي يربي الى استنباط أجهزة لحل الخلافات . ان كولومبيا تؤيد مبادرة استراليا لاقامة مركز للبحث والتوفيق يمكن أن يساهم بصورة مباشرة في حل بعض النزاعات التي قد تنشأ مستقبلا . لقد تمت مناقشة هذه الخطة في الجمعية ، ورغم الشكوك التي أثيرت حولها في الماضي ، فان أمن العالم يتطلب انشاء أجهزة يمكن أن تمنع تدهور العلاقات بين الدول .

ان كولومبيا تؤيد النهوض بالأعمال المهادفة الى استعراض الميثاق ، ان الجهود في هذا المجال لم توصل الا الى نتائج محدودة . ومع ذلك ، وبدون المساس بمواصلة هذا العمل ، فان قرارا من الجمعية العامة بانشاء جهاز جديد للاستقصاء والتوفيق مع معالجة تصورية للوساطة في الخلافات الدولية ليس فقط أمرا حان وقته ، بل انه أيضا يبشر بالخير .

ان بلادى مقتنعة تماما أن الأزمة العالمية التي نواجهها الآن ترتبط ارتباطا مباشرا بركود برامج اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، التي أعلنت الأمم المتحدة ذاتها انها هدف لهذه المنظمة وقاعدة لسلوك الحكومات . والأمر الواضح هو أن الحوار بين الشمال والجنوب الذي بدأ بكل تفاؤل لم يؤد الا الى خيبة أمل جديدة . ان مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في اجتماعه الأخير في مانيلا ، أشار مرة أخرى الى عدم التفهم من قبل الدول الصناعية ازاء طلبات العالم الثالث . ولا يمكننا أن نخفي حقيقة أن التقدم الذي تم احرازه قليل للغاية ، اذا ما أخذنا في اعتبارنا ضخامة البرنامج الذي كان يجب أن ينفذه . ان كولومبيا تؤيد تماما الاقتراح باجراء مفاوضات على مستوى عالمي الذي تقدمت به البلدان النامية .

وفي مجال قانون البحار ، فان اصرار بعض القوى زاد من صعوبة التوصل الى نظام عادل ومنسجم بالنسبة لاستخدام المحيطات . وفي كل مرة ينعقد فيها مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار ، نسمع فيه أصواتا عالية لدول لا تعترف بانجازات البلدان الصغيرة والمتوسطة ، فيما يتعلق مثلا بحدود الولاية الوطنية التي تمتد الى مائتي ميل على المصادر الاقتصادية . وفيما يتعلق بسلطة قاع البحار ، فان مطالبة الدول بتوزيع السلطة يشبط من آمالنا في أن يتم التوصل في المستقبل الى معاهدة تصبح أداة حقيقية لتصفية استعمار البحار .

وبالإشارة الى مسألة الأجهزة الخاصة بدعم أسعار السلع مثل البن والسكر ، فقد أظهم المستهلكون الرئيسيون خوفهم من تحمل هذه العملية التي بالاضافة الى نشوء عقبات جديدة في وجه تجارة المنتجات مع البلدان النامية ، تجعل توزيع القوى في العالم عملية تزداد ظالما .

وعلىنا أن نضيف الى ذلك تدهور الطاقة المالية للأجهزة الدولية المخصصة للنهوض بالتعاون ، والتي تنفق مبالغ غير مناسبة على الشؤون الادارية ، مع انخفاض كبير فيما يخص البرامج المصونة .

ان تطلعات البلدان الاستراتيجية الى المطالبة بمدار ثابت ومتزامن بالنسبة للأرض ، كجزء من الموارد التي تدخل في مجال سلطتها ، وهي نقطة تؤكد كولومبيا على تضامنها التام مع بلدان المنطقة ، قد رفضتها باستمرار بعض الدول التي تود - فيما يتعلق بالفضاء الخارجي ، كما هو الحال بالنسبة للبحار - أن تحتفظ لنفسها فقط بهذه الموارد .

ان استعراض هذه التطورات التي أدت الى تدهور خطير في التعاون الدولي في الأوقات الأخيرة يؤدي بنا الى استنتاج أن مفهوم النظام الاقتصادي الدولي الجديد لم يعد كونه تطلعا لا يتحقق في كل مراحله . وعلينا أن نضيف الى هذا المعنى السلبي للتعاون الدولي والذي يظهر عدم الثقة في العلاقات بين الدول الثرية والعالم الثالث ، أزمة الطاقة التي ألقت بالعبء الأكبر على الدول الصغيرة والمتوسطة .

وفي اجتماع رؤساء الدول والحكومات الذي عقد في كاراكاس خلال فترة رئاسة الزعيم الفنزويلي البارز الدكتور لويس هييرا كامينس ، بناء على مبادرة من الدكتور جوليو سيزار توراي أيبالا ، رئيس كولومبيا ، تم اصدار البيان التالي :

" اسمحوا لنا انتهاز هذه المناسبة لتوجيه نداء الى الدول المنتجة للبترول والى العالم أجمع فيما يخص الحاجة الى انشاء جهاز مناسب يسمح بالتطبيق المنطقي لأسعار البترول ومشتقاته وذلك بدون أدنى تأخير . ان موقفنا لا يتعارض مع ارساء أسعار مناسبة بل على العكس نحتاج الى مثل هذه الأسعار لمنتجاتنا . ولكننا نعترض علنا على سياسة تحديد الأسعار التعسفية وعلى الزيادة التي لا تميز لأسعار البترول التي صاحبتهـا مضاربات كبيرة في الأسعار اللحظية للسوق والتي تحرم شعوبنا من حقوقها " .

ان اعلان كراكاس والذي نقلت عنه هذا الاستشهاد تم التوقيع عليه من رؤساء كل من بوليفيا وكولومبيا وكوستاريكا والجمهورية الدومينيكية ورئيس حكومة اسبانيا . ان الفكرة التي تم التعبير عنها هنا تشير الى ضرورة الاسراع للتوصل الى انشاء جهاز دولي للعمل على التقليل من الصعوبات التي تعترض تنفيذ برامج التنمية للبلدان التي تفتقر الى البترول ، ومن ثم فانها تواجه صعابا خطيرة .

ويجد ربنا ان نذكر بالاضافة الى ذلك وجهة النظر التي اشار اليها وزير خارجية فنزويلا الدكتور " جوزي البرتو زمبرانو " امام مؤتمر القمة السادس للبلدان غير المنحازة في هافانا :

" كدولة من دول منظمة الاوبك ، فاننا ندرك تمام الادراك ضرورة اتحان مبادرات جديدة واستراتيجيات تفضيلية للتعاون مع البلدان النامية وان هذا الامر سوف يحظى باهمية خاصة في الاجتماع القادم للأوبك الذي سوف يعقد في كراكاس في نهاية هذا العام * .

لقد ناقش ايضا الرئيس جوزي لوبز بورتيلو رئيس المكسيك الرغبة في التوصل الى اتباع سياسات جديدة في اطار الأمم المتحدة فيما يتعلق بمراد الطاقة ، وبصفة خاصة البترول . وكل هذه الاقطار تكمل وتعزز الحاجة الملحة لقيام الجمعية العامة نفسها باتحان تدابير وتحديد خطوط عريضة لحل المشكلة الرئيسية التي تثقل عاتق العالم النامي .

وبالاشارة الى امريكا اللاتينية ، فاننا نرحب بتطور هام ألا وهو اقامة حكومة اعادة البناء الوطني في نيكاراغوا ، والتي عززت بعد الانتصار البطولي الذي اسقط دكتاتورية سوموزا ، والذي كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أدانته اثناء دورتها السابقة نظرا لقيام هذا النظام بانتهاك حقوق الانسان ، كما سبق ان اشارت حكومتي كولومبيا وفنزويلا . ان الظروف المأساوية التي يمر بها شعب نيكاراغوا تدفعنا الى ان نؤكد على ضرورة اعادة توجيه نداء الى كافة البلدان حتى يسهم الجميع في اعادة بناء هذا البلد في اطار تضامن دولي اصيل .

ان التوقيع الذي تم في بنما في اول اكتوبر الماضي بمناسبة بدء سريان معاهدة تورجيس- كارترا التي تعيد السيادة على منطقة قناة بنما الى جمهورية بنما ، يمثل انتصارا للشعوب الحرة .

* عاد الرئيس لتولي الرئاسة .

ان أهم السياسات التي اتبعت في أمريكا الجنوبية خلال العام الماضي ، تتمثل في تعزيز المنطقة الفرعية لمجموعة الاندين ، والتي تتكون من كل من بوليفيا وكولومبيا واكوادور وبيرو وفنزويلا . ان هذا الهدف الذي يمثل خطوة هامة للتكامل الاقتصادي يشجع على العمل المشترك في مواجهة المنظمات الدولية المختلفة . ان مجموعة الاندين التي انشئت طبقا لاتفاقية كارتاجنا ، قد تكون من افضل الامثلة بالنسبة للتعاون الافقي في محاولة مواجهة الموقف غير العادل الذي يعترض العالم الثالث في مجال الازمات العالمية وازمة التعاون الدولي الحالية .

ان الدعوة التي اتوجه بها نيابة عن حكومة كولومبيا من أجل انشاء اجهزة لتنمية التفويض المنصوص عليه في المادة ٢ (٣) من الميثاق في مجال الحل السلمي للخلافات ، للعمل على ضرورة ان تتحمل الامم المتحدة للمسؤولية الكاملة في المحافظة على السلم وضرورة الحث على اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد في المجالات التي يمكن تطبيقه فيها ومحاولة البحث عن سياسات مشتركة في مواجهة الازمة الحرجة للطاقة . هذه الامور كلها ترتبط بتطلعات بلادى ولكنها ترتبط ايضا بالالتزام الأمم المتحدة التي يتعين عليها أن تدرك الطريقة الجديدة التي عليها ان تتبعها حتى تستجيب لمتطلبات العالم الاقتصادية والاجتماعية الجديدة ، وحيث لا يؤدي ذلك الى قيام انفجار دولي لا يمكن حساب ابعاده .

وحتى تتجدد الثقة في مستقبل الأمم المتحدة فان علينا الآن اتخاذ قرار سريع لاقامة نظام جديد للعلاقات الدولية لصالح كافة البلدان في العالم ، وهذا ما طالبت به كولومبيا مرات عديدة . ان السلام العالمي يتطلب جهدا ضخما وذلك بهدف تقليل الفوارق بين الأمم وتغيير سياسة السلطة الى نظام جديد تسود فيه الكرامة الانسانية والحقوق السيادية الاساسية للدول ، وذلك بضمان قانوني . ولهذا الغرض فان كولومبيا وهي دولة ديمقراطية عميقة تعدكم بكل حماس باسهامها وولائها وتعاونها .

السيد محمد بوسته (المغرب) : سيدى الرئيس ، انه لمن دواعي المسرة أن اتقدم

لكم بأسمي وبأسم وفد المملكة المغربية بأخلص عبارات التهنئة على انتخابكم لرئاسة الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة .

واننا لنعتبر هذا الاختيار الدولي تشريفا لقارتنا الافريقية وتقديرا لخصالكم وكفاءةكم المعروفة .

ونحن على يقين من أن مراسكم السياسي سيكون خير معين لكم لادارة أعمال هذه الدورة بما ينبغي من الحكمة والتجرد حتى يكتب لها أن تساهم بنجاح في استتباب السلام والعدالة في أطراف المعمور. ويطيب لي ، كذلك أن أتوه بسلفكم السيد انداليسيو لبيفانو ممثل كولومبيا على ما قام به من عمل حكيم اثناء رئاسته لدورتنا السابقة ، وأن أرحب بدولة سانت لوسيا التي سيساهم انضمامها الى منظمة الأمم المتحدة في تعزيز الصفة العالمية لمنظمتنا هذه .

ويسعدني بصفة خاصة ، أن أزجي الشكر للسيد الأمين العام الدكتور كورت فالدهايم ، على الجهد المتواصل الذي ما فتى يقوم به خدمة للعدالة وتحقيقا لاهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

ما زال الأفق السياسي لعالمنا مشحونا بعوامل التوتر والاضطراب الناجمة عن محاولات فرض الهيمنة السياسية أو المذهبية ، أو المذهبية ، أو الاستمرار في الاجحاف بحقوق الشعوب وسلب ثرواتها ، أو زعزعة الاستقرار السياسي لبعض الدول ارضاء لمصالح أنانية ضيقة .

وانه لمن المؤسف حقا أن يرى المرء أن العلاقات السياسية بين دول المجموعة الدولية ، مازالت تشكل أضعف الحلقات في سلسلة التطور الانساني والحضارى ، حيث لم تستطع أن ترقى الى المستوى اللائق ، وتواكب الفتوحات الكبرى التي حققتها البشرية في ميادين العلم والتقنية والثقافة .

ان مراكز القوى الكبرى السياسية والاقتصادية في العالم ما فتعت تعمل جاهدة كي تحتفظ لنفسها بوضعها المتميز ، على حساب مناطق العالم الأخرى . وقد أصابت شهوة الهيمنة والتسلط هذه بعدواها - مع الأسف - بعض الدول الصغرى التي بدأت ، في الآونة الأخيرة ، تحاول سلوك سياسة هيمنة اقليمية لا تقل أخطارها ومضاعفاتها - اذا ما سمح لها بالاستمرار - عن أخطار هيمنة مراكز القوى التقليدية الكبرى .

وها هي قارتنا الافريقية ، التي عاشت أشنع ضروب الاستغلال والسيطرة الاستعمارية والتي ما زالت بعض أراضيها الجنوبية ترح تحت أعباء الأحكام العنصرية الاستعمارية ، تعاني مرة أخرى ، ولم تلتئم بعد جروحها ، من شرور التدخل الاجنبي ومن محاولات الهيمنة الاقليمية وزعزعة استقرار دولها .

وها هي القارة الآسيوية كذلك تعاني من مثل هذه المحاولات في شرقها الأقصى وفي وسطها . اما في غربها فان مشكل الشرق الأوسط يحتل قمة مناطق التوتر الدولي في العالم . وان المصرب الذي ينتمي الى الأسرة العربية ، ما انفك يولي هذا المشكل أكبر الاهتمام ، ويخص القضية الفلسطينية بكامل عنايته باعتبارها محور الصراع في منطقة الشرق الأوسط كلها . ان القضية الفلسطينية ، بأبعادها السياسية والحضارية ، تمثل نموذجا صارخا للظلم السياسي الدولي ، وتعطي صورة واضحة عن استهتار اسرائيل بحقوق الانسان ، وانتهاك مبادئ وقرارات المجموعة الدولية .

لقد عرفت قضية فلسطين في السنين الأخيرة - على الساحة الدولية - تحولا جوهريا هاما ، تمثل في اعتراف معظم دول العالم بالحقوق الوطنية الثابتة والأصيلة للشعب الفلسطيني المناضل ، وفي طليعتها حقه في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على أرضه ، كما تمثل في اعتراف دولي واسع بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني . ورغم هذا الاجماع الدولي ، فان اسرائيل ما زالت مستمرة في نهج سياستها العدوانية ضد هذا الشعب الصامد ، وفي ممارسة سياسة الاستيطان الاستعماري لأرض فلسطين ، والتصفيح الجسدي لأبناء هذا الشعب المكافح .

ان المملكة المغربية لتدين بشدة سياسة العدوان الاسرائيلي ، الذي يتجسد في اقتراح كل ما ينهي عنه القانون والاخلاق والاعراف الدولية ، وفي ارتكاب أخطر الانتهاكات لحقوق الانسان ولمبادئ وقواعد التعامل الدولي الذي تعارفت عليه البشرية . فبعد سنين طويلة من احتلال اسرائيل لفلسطين وبعض أراضي الدول العربية ، نراها ما زالت تتماهى في سياستها القائمة على تدمير أهوج للمنازل ، ومصادرة لممتلكات السكان العرب ، وتشريدهم عن أراضيهم ، ومحو معالمهم القومية والحضارية . وامعانا منها في غيرها فانها ما تزال

تمارس سياسة التوسع والضم ، وبناء المستعمرات والمستوطنات وتقترب كل أنواع الاستغلال البشري والاقتصادى للأرض والانسان ، مستبيحة في سبيل ذلك كل ضروب القمع والارهاب ، ومتحدية قرارات المجموعة الدولية التي كان آخرها قرار مجلس الامن رقم ٤٤٦ بتاريخ ٢٢ شباط/فبراير ١٩٧٩ ، حول المستوطنات .

ويود المغرب أن يلفت انتباه المجموعة الدولية الى القرار الاسرائيلي الأخير ، الخطير في مراميه وأبعاده ، والقاضي بالسماح للاسرائيليين بشراء الأراضي العربية في فلسطين . ان هذا القرار ليس الا ستارا تخفي اسرائيل وراءه خطة جديدة تستهدف ترسيخ سياسة الاستيطان الاستعماري في جميع أراضي فلسطين ، توطئة لتهويدها واستكمال تغيير المعالم البشرية والحضارية لهذه الأرض المقدسة .

ان هذا الاجراء يستلزم من المجموعة الدولية أن تقوم بادائه وشجبه على الفور ، وأن تتخذ الاجراءات العملية الملموسة الكفيلة بايقاف مفعوله ، قبل أن يؤدي الى أمر واقع ، تستغله اسرائيل للاستمرار في تثبيت أركان سياستها التوسعية .

ان المملكة المغربية ، التي تعتبر قضية فلسطين والشرق الأوسط قضيتها الأولى ، لتؤكد مجددا التزامها الثابت بمساندة الشعب الفلسطيني والدول العربية التي تعرضت اجزاء من اراضيها للاحتلال الصهيوني . وتؤكد مرة أخرى التزامها بقرارات مؤتمر القمة العربي السابع المنعقد في الرباط سنة ١٩٧٤ ، التي يعتبر المغرب نفسه وصيا عليها ، وقرارات مؤتمر بغداد .

وانطلاقا من هذه القرارات فان المغرب يعتقد ان أية تسوية جزئية لا تشمل الانسحاب الاسرائيلي الكامل من جميع الاراضي العربية المحتلة ، وفي طليعتها مدينة القدس الشريف ، واعطاء الشعب الفلسطيني حقه الثابت في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة في فلسطين ، انما هي تسوية مرفوضة ، لأنها بطبيعتها لا تستجيب لدواعي السلام الذي لا يمكن بناء صرحه في الشرق الأوسط الا على أساس حل شامل عادل .

لقد كان لبلادى شرف استضافة المؤتمر الاسلامي العاشر ، الذي عقد بمدينة فاس خلال شهر ايار/مايو الأخير ، وكان لها اثر ذلك شرف احتضان اجتماع لجنة القدس التي يرأسها جلاله الملك الحسن الثاني .

وأسفر هذان اللقاءان الاسلاميان ، عن اجماع اسلامي عارم ، أكدت فيه الدول الاسلامية تأييدها المطلق للشعب الفلسطيني في كفاحه العادل ، من أجل استرجاع حقوقه الثابتة والأصيلة ، وعزمها على تقديم كل أنواع الدعم والمساعدة المادية والمعنوية لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد الشرعي لهذا الشعب المناضل .

وفيما يخص وضع مدينة القدس الشريف ، مهوى أغدة المسلمين ومسرى الرسول الكريم ومهد الرسالات السماوية ، فقد اعتبرت لجنة القدس خلال اجتماعها في مدينة فاس ، أن تحرير مدينة القدس مسؤولية تقع على كاهل جميع المسلمين في شتى أرجاء المعمورة ، وأكدت ان الحفاظ على طابعها الاسلامي العربي ، واعادتها للسيادة العربية واجب اسلامي جماعي مشترك ، ينبضي أن يقوم بالوفاء به جميع المسلمين ، شعوبا وحكومات . ويأتي قرار فاس هذا منسجما مع قرارات منظماتنا العديدة التي تشجب ما تقوم به اسرائيل من تغيير لوضع مدينة القدس ، ومن انتهاك لحرمة الأماكن المقدسة فيها ، وفي مقدمتها قرارات مجلس الامن الصادر عام ١٩٦٩ ، وقرارات منظمة اليونسكو ، ولجنة حقوق الانسان .

وأمام استمرار اسرائيل في تحدى جميع هذه القرارات ، وفي خرقها لأهداف ومبادئ الميثاق ، فاننا نناشد أن تطبق ضدها التدابير الجزرية التي نص عليها الميثاق في فصله السابع .

ان المصرب يتابع بمزيد القلق الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على لبنان ، والتي اتخذت في الآونة الأخيرة ظاهرة الاحتلال المباشر أو بالوكالة لأرضه الجنوبية . وانه ليعلن بكل قوة ادانته وشجبه للغارات الوحشية التي يقوم بها النظام الصهيوني على مدن وقرى لبنان ، هذه الغارات التي تشكل تهديدا خطيرا ومستمرًا للسلام في منطقة الشرق الأوسط كلها ، ويؤكد من جديد تضامنه المطلق مع الشعب اللبناني الشقيق في محنته هذه ، وحرصه على استقلاله الكامل وسيادته ووحدانية أراضيه .

سيدى الرئيس ، مازالت القارة الافريقية التي شهدت خلال القرنين الماضيين أشجع صـور الاستغلال الاستعماري ، تعاني في حاضرها من آثار تبعات استعمارية ثقيلة ، خلفت وراءها على الأرض الافريقية بؤرا مزمنة من التخلف الاقتصادي والجهل والتمزق السياسي .

وما فتية الجنوب الافريقي يريخ تحت اعباء أنظمة استعمارية عنصرية بغيضة ، ويخوض من أجل التحرر منها حروبا بطولية ، في زيمبابوي وناميبيا وجنوب افريقيا .

اننا ونحن نحبي كفاح شعوب الجنوب الافريقي العادل من أجل الانعتاق والتحرر ، لنجدد عزمنا الأكيد على مواصلة تقديم كل انواع الدعم والتأييد لحركات التحرير هناك . والمصرب الذي يؤمن دائما بأفضلية الحوار والتفاوض ليأمل مع العديد من دول العالم ، أن تسفر مفاوضات لندن الجارية عن حل يضمن لشعب زيمبابوي ، الممثل في الجبهة الوطنية ، حقه الثابت في الاستقلال الناجز ، وفي محو كل آثار النظام العنصري .

وفي انتظار الوصول الى هذا الحل المنشود ، فان المصرب يعلن تضامنه مع دول المواجهة في الجنوب الافريقي في تصديها لاعتداءات العنصريين في سالزبورى وبريتوريا .

ويدين المصرب - كدأبه - ويدين العالم كله معد بكل ما أوتي من قوة نظام "البارتيد" العنصري المقيت في جنوب افريقيا ، ويعتبره وصمة عار في جبين انسان القرن العشرين ، وجريمة ضد الانسانية ينبغي أن تتضافر الجهود الدولية لعزله ومحوه .

أما في ناميبيا ، التي مازالت تخضع لاحتلال وسيطرة نظام بريتوريا غير الشرعي ، فان المصرب يحبي كفاح "سوابو" الممثل الشرعي للشعب الناميبيني ، ويعلن استمرار تأييده لهذا الشعب في سعيه للوصول الى استقلاله الناجز ، وفي جهود ، للحفاظ على وحدته الترابية ، التي تتضمن خليج "والفيس باي" ، باعتباره جزءا لا يتجزأ من الأرض الناميبية .

ما زال مشكل نزع السلاح موضع قلق البشرية المتزايد ، ان أن استمرار بقاء النوع الانساني ، ودوام الحياة نفسها على هذا الكوكب الأرضي ، رهين بمصير المخزونات الهائلة من السلاح النووي ، وبمصير السباق الأدهوج نحو التسليح النووي .

اننا ونحن نعرب عن ارتياحنا لما حققته الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح من نتائج أولية ، بتحديد أهداف والاولويات ، وبخلقها الأجهزة الضرورية لتحقيق نزع شامل للسلاح ، فاننا مازلنا نرى أن هناك حاجة ماسة لمزيد من الارادة السياسية للدول النووية للوصول الى الهدف الأسمى وهو تخليص البشرية من شبح أخطار الدمار النووي .

وما زال يحدونا أمل وطيد في أن تتمكن اللجان المختلفة التي تتابع هذا الأمر ، من التوصل الى معاهدات لتحريم التجارب النووية ، وتحريم صنع الأسلحة الكيماوية وغيرها من الأسلحة الفتاكة التي تهدد استمرار الحياة نفسها على أرضنا هذه .

أود الآن أن أتطرق الى قضية تهمة بلادى بكيفية مباشرة ، ويعتبرها الشعب المصفرى قضيتهم المصيرية ، وهي ما يسمى بقضية الصحراء الغربية ، التي لا نرى مبررا لادراجها على جدول أعمال الجمعية العامة أو لجنة تصفية الاستعمار ، لأن عملية تصفية الاستعمار عن هذا الاقليم قد تمت بكيفية نهائية وطبقا لأصول التشريعية الدولية .

وانني لعلى يقين من أن العالم سيقف يوما ما على جلية هذه القضية ، وسيعلم أن هذا المشكل قد افتعل افتعالا لتحقيق مرامي تقوم على الهيمنة والمصالح ، وتتستر وراء فناع الدفاع عن المبادئ .

وقد يتساءل المرء لماذا كانت هذه القضية مفتعلة ؟ انها قضية مفتعلة لان الكل يعلم أن الصحراء رقعة جغرافية واحدة ، تمتد من المحيط الاطلسي الى البحر الأحمر ، ولا يوجد فيها كيان عرقي ذو طابع خاص يميز السكان الصحراويين عن سكان الدول المجاورة التي ينتمون اليها . فالصحراء انما تشكل في الواقع امتدادا جغرافيا طبيعيا للدول المجاورة لها في الشمال والجنوب . فهناك صحراء مغربية ، كما أن هناك صحراء موريتانية ومالية وتونسية وجزائرية ، وصحارى تابعة لكل الدول المتاخمة للصحراء .

ولذلك فانه اولى بمن يريد أن يقحم فكرة وجود شعب صحراوي ، أن يلتزم بجانب المنطق

والصواب ، وأن يتحدث عن الصحراء بأجمعها ، وأن لا يقتصر على ذلك الجزء الذي يعتبر امتدادا طبيعيا للمنفرب ، وجزءا لا يتجزأ منه .
 اننا نؤكد هنا جازمين انه لم يسجل قط في التاريخ وجود شعب صحراوي متميز عن شعوب المنطقة .

لقد كانت فكرة وجود شعب في الصحراء الغربية من خلق اسبانيا عندما كانت تستعمر الاقليم ، ثم أعيد احياء هذه الفكرة من جديد غداة تحرير هذه الأرض ، لأغراض ذات صلة سياسية وتطبيقا لسياسة الهيمنة والتوسع ، التي تتناقض مع مبادئ وأهداف ميثاقنا .
 ان سكان هذا الاقليم مفاربة ، وقد تحرروا من ريق الاستعمار ، وعادوا لالتحاق بوطنهم ، ولا يمكن لأحد بعد اليوم أن يفصلهم عن هذا الوطن .
 سيدى الرئيس ، أود هنا أن اذكر ببعض الحقائق المتعلقة بهذا الأمر . لقد كان المنفرب كما يعلم الجميع - بحكم موقعه الاستراتيجي هدف اطماع كثير من القوى الاستعمارية ، مما آل به في نهاية المطاف الى أن تمزق وحدته الترابية ، وتقسم أراضيه الى مناطق متعددة للنفوذ ، تابعة لأكثر من قوة استعمارية . ومن هنا فان تصفية الاستعمار عن مجموع أراضي المنفرب قد تمت على مراحل متعددة وفي فترات متباينة .

لقد حاول المغرب جاهدا استرجاع ما تبقى من أراضيه التي كانت مستعمرة من لدن أسبانيا .
 وحين أدرك أن هذه الدولة قد لجأت الى سياسة المراوغة والتسويق ، اضطر - حرصا منه - على
 اتباع الوسائل السلمية الى عرض الأمر على الأمم المتحدة . وبالفعل فقد طلبت جمعيتنا العامة في
 توصيتها رقم ٢٠٧٢ لسنة ١٩٦٥ ، من أسبانيا " الدخول على الفور في مفاوضات تتعلق بالمشاكل
 المتعلقة بالسيادة في اقليمي ايفنسي والصحراء " المغربيين .

وقد أصمت اسبانيا آنذاك أننها عن هذا الطلب ، واستمرت في المماطلة بعد ارجاع
 منطقة ايفني للمغرب عام ١٩٦٩ ، الى أن بلغت مفاوضاتها أوجهها حين أعلنت أمام الامم المتحدة
 عن عزمها على خلق كيان مصطنع وذلك سنة ١٩٧٤ في أرض الصحراء ، هذه الأرض التي كانت على
 الدوام مغربية ، مستهدفة من هذا الاجراء ابقاء الكيان الزائف الذي كان سيبقى تحت سيطرتها
 الفعلية .

ولا داعي للتذكير بالمراحل التي توالى على هذه القضية بعد ذلك ، والتي انتهت برضوخ
 السلطة الحاكمة وبموافقتها على عقد اتفاق في ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ ، ينتهي مفعوله
 في ٢٦ شباط / فبراير ١٩٧٦ ، ويضع حدا نهائيا لكل مسؤوليات اسبانيا في المنطقة .

لقد كان التحاق سكان هذا الاقليم بحظيرة الوطن نتيجة لارادة حرة ، طالما عبروا عنها
 وهم خاضعون للسيطرة الاستعمارية ، عن طريق عمليات مقاومتهم التي قاموا بها بتعاون كامل مع
 اخوانهم المغاربة في الشمال . وقد قام هؤلاء السكان اثر ذلك بالاعراب عن رغبتهم في الالتحاق
 بالوطن بكيفية واضحة وحررة ونزيهة عن طريق مجلسهم المحلي الذي يمثلهم والذي اتخذ قراره
 التاريخي في تاريخ ٢٦ شباط / فبراير ١٩٧٦ بابقاء الاقليم ضمن الارالدولة المغربية بحضور ممثل
 السلطة الحاكمة آنذاك .

وجاء هذا التعبير الحر تطبيقا صادقا وامينا لقرار جمعيتنا العامة الصادر بتاريخ ١٠ كانون
 الاول / ديسمبر ١٩٧٥ ، بشأن هذه القضية . ومن المعلوم أن قرار جمعيتنا هذا قد اكد وثبت
 اتفاقية مدريد التي عقدت بتاريخ ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ والتي تم بموجبها اعادة كـ
 السلطات التي كانت تمارسها اسبانيا في هذا الاقليم للمغرب ، بعد مفاوضات دعا اليها مجلس
 الأمن الدولي .

وقد عبر سكان الاقليم ، اقليم وادي الذهب حين أتاحت لهم الفرصة بعد ذلك في الاسابيع الأخيرة بكيفية حرة تلقائية مؤثرة عن رغبتهم الجارفة في الانضمام للوان الأب ، وذلك بحضور عدد كبير من المراقبين وعلى مرأى وسمع من ممثلي الصحافة الدولية . واكدوا ذلك بكيفية رسمية حين أعلن ممثلو هذا الاقليم تعلقهم وولاءهم بالدولة المغربية ، عن أريق البيعة أمام جلالة الملك الحسن الثاني ملك المغرب .

وبعد هذه الخطوة نحو استكمال المغرب لوحدة الترابية هذه التي طالما جاهد وحارب من أجلها ، وعانى في سبيل ذلك الكثير على يد الاستعمار ، فإنه يعلن مجدداً أنه مازال مستعداً لبذلة تضحية — مهما غلت — للذود عن وحدته الترابية المسترجعة والدفاع عنها ، إذ أن هذا الأمر بالنسبة لكل أفراد الشعب المغربي أمر مقدس ، وقضية مصيرية ، لا رجعة فيها ولا مساومة عليها .

اننا نؤمن ايما ناسخا لاحد له بعدالة قضيتنا وشرعيتها . وان عزمنا الوطيد على الدفاع عن حقوقنا لا يعني البتة اننا نصح آذاننا عن نداء السلام ، لأن المغرب كان دائما من دعاة السلام .

ولقد قدمنا الدليل مرارا على استعدادنا الكامل للبحث عن السلام ، وعن سبل التفاهم حتى مع أولئك الذين ينازعوننا حقنا في استكمال وحدتنا الترابية ، ويحركون عملائهم لخلق كيان مصطنع صوري يراد به أن يكون بؤرة لخلق التوتر والشغب وعدم الاستقرار في المنطقة .

ورغبة من المغرب في تجاوز هذا المشكل المفتعل ، فقد اقترح على لسان جلالة الملك الحسن الثاني ملك المغرب ، في رسالة وجهها لجلالته الى الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية بتاريخ ٢٨ آب/اغسطس الأخير، برمي الى عقد مؤتمر قمة يجمع رؤساء دول وحكومات البلدان المتاخمة للصحراء ، لدراسة الوسائل الواجب اتخاذها لتحقيق تنمية اقتصادية منسجمة مشتركة تتفق مع تطلعات شعوبها ، ولفائدة جميع سكان منارة الصحراء الكبرى ، لان الصحراء كما اسلفنا — لا تقتصر على ما كان يسمى بالصحراء الغربية — التي كانت تحتلها اسبانيا ، ولكنها تمتد من المحيط الاطلسي الى البحر الاحمر .

وان يتقدم المغرب بمبادرته هذه فإنه يحرص على أن يكون موقفه منذ البداية واضحا كل الوضوح .

ان هذا الاقتراح لا يناهى على مراوغة ولا يقصد به أن يكون اقتراحاً طرفياً عابراً ، يحياهم الغموض أو يكتنفه الشك . فنحن نقول هنا - وبالوضوح كله - ان الصحراء التي كانت خاضعة للإدارة الاسبانية والتي هي جزء لا يتجزأ من المغرب قد التحقت الى الابد بالوطن الأم بصفة قاعية بآته لا رجعة فيها .

اما اقتراحنا هذا ، فانه يستهدف تجاوز المشكل الزائف المصطنع الذى خلق بشأن موضوع الصحراء والدعوة الى حل مستقبلي يقوم على أساس تعاون مشترك حقيقي وسليم . اننا نتوجه بدعوة التعاون هذه الى الدول المتاخمة للصحراء . لقد كان هذا البحس الشاسع من الرمال الجرداء على الدوام ميدان التقاء واجتماع للدول المجاورة له ، ولم يكن ابداً حاجزاً يفصل بينها . ولقد كان التبادل بين هذه الدول المتاخمة قائماً على قدم وساق على مر الازمان قبل فترة المد الاستعماري ، وتوثقت بين سكان هذه المنطقة عرى متينة من الروابط والصلات العرقية والثقافية والدينية والاقتصادية ، الى ان جاء العهد الاستعماري ففصم عرى هذه الروابط وان علينا الآن ان نعود لربط هذه الصلات من جديد لفائدة سكان هذه المناطقة كلهم ، وذلك في إطار نظرة شمولية تتألف الى المستقبل . ولهذا فان صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني ذكر في اقتراحه للرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية ما يلي :

” ان افريقيا الآن تقطع مرحلة حاسمة بحثا عن تحررها الحقيقي الاقتصادى والسياسي وبدلا من تبديد جهودنا وثرواتنا القليلة البشرية منها والمادية ، سعيا وراء حل مشاكل زائفة ، فاننا نرى وجوب انصرافنا الكامل الى العمل الذى يؤمن لافريقيا نموا يقوم على الانسجام ، وللإفارقة عيشا أرغد يتطلعون اليه جميعا .

” وانطلاقا من هذا المنظور ، وحتى يتلاقى اهتمامنا واهتمامكم ، فاننا نعتقد أن مؤتمر قمة يجتمع برئاستكم ويشارك فيه رؤساء الدول والحكومات للأقطار المجاورة للصحراء ، والأعضاء المحترمون للجنة الحكماء سيكون اسهما فعالا في البحث عن التدرج الاقتصادى المأمول . فاذا نحن جعلنا من طاقتنا البشرية والمادية كلا مشتركا وعينا كهدف أساسى الازدهار الشامل لقارتنا في دائرة المساعدة المتبادلة والتعاون الأخرى ، فاننا نكون قد قدمنا للعالم أجمع الحجة على ما لنا من قدرة الممارسة لأنفسنا بأنفسنا وعلى ما رزقنا من أبصار صحيحة وأفكار ثاقبة ” .

واقترح جلالة الملك كذلك أن تقوم هذه الدول مشتركة بوضع خطة تتيح للدول التي لا منفذ لها على البحر كمالي ، والنيجر وتشاد ، امكانية الوصول الى المرافئ البحرية لما ينطوى عليه ذلك من منفعة ضرورية لها ، حيث نذكر جلالته في رسالته :

” وسيكون بإمكاننا كذلك أن نعد - مشتركين - سياسة قوامها حق الاستفادة من البحر . وهذا الحق ضرورى للحياة وللتنغذية عند حلول عام ٢٠٠٠ ، حيث ان دول كثيرة مجاورة للصحراء محرومة من هذا الحق لانحصارها في وسط قارتنا ” .

وهذه المبادرة ، وهي تحقق تعاوننا ثمرا وفوائد حميدة جمة ، وتبعد عن المنطقة شبح التوتر والمجابهة تحمل في طياتها تحقيق مزيد من الفوائد التي تمتد بأثارها النافعة الى آفاق أرحب وأشمل .

ان أحد أهداف منظمة الوحدة الافريقية هو بعث التعاون وتشجيعه بين أعضائها في جميع الميادين على المستوى القارى الواسع ابتداء بالمستوى الاقليمي والجهوى ، باعتبار أن ذلك هو الطريق الطبيعى والعملى للوصول الى تعاون قارى شامل .

وتأتي مبادرة المغرب هذه لتقوم وتقدم خطة عملية للتعاون تدرج ضمن اطار خطة التعاون الافريقي الذى تحضر عليه منظمنا الافريقية .

وفي دائرة أخرى أرحب مدى ، يمكن لهذه المبادرة أن تكون صلة وصل تعطي للتعامل العربي - الافريقي صبغة عملية ايجابية ، وحقلا جديدا للعمل المشترك المشمر . ان أنه من المعروف أن أهم أهداف اعلان التعاون العربي الافريقي هو حث الدول العربية والافريقية وتشجيعها على انجاز أكبر عدد ممكن من المشاريع المشتركة بينها ، تقوية لتعاونها وترسيخا لجذورها . وقد تكونت لذلك لجنة خاصة تسمى اللجنة الدائمة للتعاون العربي الافريقي يشترك فيها المغرب ومعظم الدول الافريقية التي تعنيها المبادرة . ومن هنا فان هذه المبادرة ستفتح للتعاون العربي الافريقي ميدانا جديدا آخر في منطقة كانت حتى الآن موضع اغفال .

ويمكن لهذه المبادرة كذلك أن توضع في اطار مدى جغرافي أوسع ، يصل التعاون الافريقي بالتعاون الافريقي - العربي ، لينتهي الى الاستفادة من ثمار التعاون العربي - الأوروبي ، المنبعث عن اطار الحوار العربي - الأوروبي . وانا ما تم تطبيق هذه المبادرة المغربية باخلاص ، فانها ستجعل من هذه المنطقة ، منطقة الصحراء الكبرى ، نقطة التقاء طبيعي لهذا التعاون الثلاثي الاطراف ، تساهم فيه أموال أحد الاطراف مع الخبرات الفنية والتقنية للطرف الثاني للقيام باستثمار مفيد لثروات المنطقة مما يعود بالخير والفائدة العميمة على سكان المنطقة كلهم . وتنسجم هذه المبادرة غاية الانسجام مع ما عرضه فخامة رئيس جمهورية السودان والرئيس السابق لمنظمة الوحدة الافريقية ، من تحيينه لفكرة التعاون هذه بين المجموعات الثلاث الافريقية - العربية - الأوروبية ، بل انها تقدم لهذه الفكرة فرصة عملية لتنفيذها وبلورتها في واقع ملموس . وترمي هذه المبادرة فوق كل ذلك الى أن تعطي للتعاون الافريقي مدلولاً سامياً ، وتستخلص منه قدوة حسنة ومثالا حيا يتمثل في مساعدة دول المنطقة التي لا منفذ لها على البحر في الحصول على حق الوصول الى البحر لما في ذلك من فوائد جمة لها .

وخلاصة الأمر أن هذه المبادرة تريد أن تجعل من هذه المنطقة منطقة سلام وتفاهم وبدلاً من أن تبقى مسرحاً للمجابهة والتوتر ، وهي تحقق بذلك - كما أسلفت - هدف كثير من المنظمات والمؤسسات الاقليمية ، كما تحقق أحد الأهداف السامية التي تسمى اليها منظماتنا وهو تعزيز التعاون الدولي .

وستجلب هذه المبادرة الرفاهية والتنمية لعشرات الملايين من السكان الذين طالما كانوا

سحية للكوارث الطبيعية كالجفاف وغيره ، كما أنها ستساهم في حشد القدرات والطاقات ، للقضاء على البؤس والامراض والأمية والجهل التي هي المظاهر المؤلمة للتخلف .

ونظرا لأهمية هذه المبادرة ولا تساع مداها ، فان المغرب يضعها بين أيدي منظمة الوحدة الافريقية ، ومنظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ، والمؤتمر الاسلامي ، والسوق الاوروبية المشتركة ، ومنظمة التغذية والزراعة .

والمغرب بعمله هذا ، انما يقدم للمأمثالا صادقا وحييا لتعاون حقيقي وتضامن أكيد يسعى اليه لصالح شعوب المنطقة ، في الوقت الذي تسود فيه العالم الانانية الضيقة والمشاحنات ، والخلافات المذهبية والتدخل في شؤون الغير والاعتداءات المسلحة .

وما زالت الحالة الاقتصادية الدولية موضع انشغالنا البالغ ، ان ما فتعت الهوة التي تفصل بين الدول الغنية والفقيرة تزيد اتساعا ، في الوقت الذي كنا نأمل فيه أن تتقلص هذه الهوة أو تندثر .

وقد حدا هذا الواقع بمعظم الدول الفقيرة - وجلها دول افريقية - الى ان تفقد املها في إمكانية التخلص من براثن التخلف الاقتصادي .

وانا ما كانت المجموعة الدولية قد أدركت الضرورة القصوى للقيام بتغيير جذري شامل في العلاقات الاقتصادية الدولية ، فان انعدام الارادة السياسية لدى الدول المصنعة لخلق نظام اقتصادي جديد ما زال ينتصب كحجر عثرة ترتطم عليه آمال معظم دول العالم في بناء صرح هذا النظام المنشود . وقد تجلى هذا في تعثر مفاوضات الشمال والجنوب وعدم وصولها للنتائج المتوخاة منها . ان النظام الاقتصادي الدولي الجديد هو البديل الحتمي لنظام الحيف والاجحاف الاقتصادي السائد الآن ، خصوصا وأن مبدأ التكامل والترابط الدولي قد أضهى واقعا يفرض نفسه على العلاقات الاقتصادية بين الدول .

وانه من المؤسف حقا أن نرى الدول المصنعة وقد أخذت تلجأ الى التستر وراء أسوار الحماية الاقتصادية ، وتصم أنها عن نداء الدول النامية للكون والمساعدة ، وكان أخرى بهذه الدول أن تعلم أن مصلحة شعوبها الأساسية تكمن في تخليها عن النظام الاقتصادي القديم ، وفي موافقتها على جعل العلاقات الاقتصادية أكثر ديمقراطية .

اننا ما زلنا نعيش في عالم أكثر ما يفتقر اليه هو الأمن والطمأنينة والاكتفاء الاقتصادي واحترام كرامة الانسان وادميته ، والابتعاد بالعالم عن شرور الحروب وويلاتها ، بعد أن عانى منها الكثير نتيجة لعدم اصفائه لصوت العقل والحكمة .

وها هو المغرب يحاول - كدأبه - أن يساهم في خلق هذا المناخ السياسي والاجتماعي لأبناء المنطقة التي يقع فيها ، بدعوته الى تعاون أخوي جهري تلتقي فيه العقول والأيدى على الخير، للبناء والتعمير وللتطوير ، وتبتعد عن مواطن الأحقاد وشرور الحروب .

ان تشجيع التقارب الجهوي يحمل في طياته تقارب الشعوب ، ومزيدا من هب الانسان وتقديره لأخيه الانسان ، مما يتيح له أن يتفرغ لبناء حياة أكثر نفعا واسعادا للبشرية ، ترفرف عليها ظلال الاخاء والرفاه والتقدم والكرامة والسلام .

رفعت الجلسة الساعة ١٢ / ٥٥